

حماية حقوق المساهمين في الجمعيات العمومية يحتّم التوثيق الرقمي

تجربة ناجحة وسباق من البنك المركزي جديرة بالتعميم على جميع الشركات

ضمان حق المساهمين في ممارسة دورهم في الجمعيات العمومية بوابة التحفيز للحضور

جميع الشركات المدرجة بتزويد الجهات الرقابية بتصوير صوتي ومرئي (مسموع ومشهود) لوقائع الجمعيات العمومية، ويرفق هذا التصوير على قرص ممغنط (أو وسيط تخزين) إلى جانب محضر الاجتماع الرسمي؟!

يجب أن يكون هناك حضور رقابي إلزامي، وليس حسب الطلب، إما عن طريق حضور مباشر أو رقابة تقنية بتصوير للوقائع صوت وصورة، حيث أن هذه الخطوة الرقابية من شأنها تحقيق جملة أهداف إيجابية، أبرزها:

- توثيق الشفافية عبر ضمان رصد كافة المناقشات والاعتراضات التي قد تحدث من قبل المساهمين أثناء الجمعية بدقة وشفافية.
- تلاوة الجزاءات، حيث يمكن التصوير الجهات الرقابية من التحقق من التزام الشركات بتلاوة كافة الجزاءات المالية الرقابية الصادرة بحق الشركة أمام الحاضرين في الجمعية العمومية بشكل واضح.
- الامتثال الرقابي وتعزيز الحوكمة المؤسسية وتطوير أدوات الرقابة المباشرة على أعمال الشركات كافة، صوناً لكل الحقوق المكفولة قانوناً.
- تحفيز المستثمرين على الحضور للجمعيات العمومية، حيث أن الضمانات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم هي أكبر دافع على الحضور.

الأسواق بحكم أنها كيانات مدرجة في البورصة. وبالرغم من أن البنوك من أقل القطاعات على صعيد الملاحظات والمخالفات، إلا أنه تم إلزامها بتصوير كافة وقائع الجمعيات العمومية، وهو خيار يوفر توثيق رقمي من شأنه أن يحمي كافة الحقوق ويرسخ العدالة بين طرفي العلاقة ويضمن ممارسة شفافة.

الجمعية العمومية التي تُعقد سنوياً لمناقشة البيانات الختامية، هي أحد الأدوات التي كفلها القانون للمساهم ليناقد مجلس الإدارة في أداء الشركة ونتائجها وتقديم الملاحظات وتسجيل الاعتراضات، فكيف إذا قامت بعض الإدارات بمصادرة هذا الحق؟!

عودة الرقيب للجمعية العمومية مستحق، وكذلك تعميم تصوير الجمعيات العمومية على كافة الشركات المساهمة، خصوصاً وبشكل أصيل المدرجة منها، حيث أن تصوير الجمعيات يعتبر بمثابة توثيق رقمي لوقائع إقرار بيانات وميزانيات بمئات الملايين، ويجب أن يحفظ في مركز بيانات أشبه ببنك معلومات رقمي مرفق بمحضر الجمعية ونموذج الميزانية السنوية.

بعد هذه التجربة الناجحة والمكاسب التي تتحقق من خلالها بتسريح الشفافية وتحفيز المساهمين لحضور الجمعيات العمومية، هل يمكن أن يتم إصدار تعميم يلزم

كعادته دائماً كان بنك الكويت المركزي سباقاً في تطبيق تجربة تعتبر من أفضل الممارسات التي تحمي المساهمين وتلزم الجميع بالامتثال لكافة التعليمات والحقوق المقررة قانوناً لكل مساهم، وهي تصوير وقائع الجمعيات العمومية صوت وصورة بوضوح عالي الجودة يرفق مع محضر الاجتماع على قرص مدمج.

مبادرة البنك المركزي تمت في مارس 2019 أي قبل أكثر من 7 سنوات، وهي تجربة فريدة لها أهداف عميقة وعديدة وتعلي من الشفافية في الممارسات.

هذه التجربة التي تعتبر أحد الأساليب الرقابية الحديثة باستخدام التطورات الرقمية، عبر توثيق واضح ومصور لوقائع الجمعية العمومية وكل ما يدور فيها صوتاً وصورة، تحتاج إلى أن يتم تعميمها على جميع الشركات المدرجة في ظل بعض الممارسات التي قد تشهدها، ومن بينها مصادرة أدنى حقوق صغار المساهمين في النقاش والمسائلة خلال وقائع الجمعية العمومية.

البنوك تعتبر من أكثر القطاعات نجاحاً على صعيد الالتزام بمعايير الحوكمة، وتتسابق في الارتقاء لأعلى درجات الشفافية والالتزام بكل التعليمات والقوانين، وهي من القطاعات التي تخضع لرقابة مزدوجة من "البنك المركزي" كجهة رقابية بالأصالة القطاعية، ورقابة أخرى من هيئة

بعض الممارسات والظواهر التي تؤكد الحاجة للتوثيق الرقمي

حالات تلجأ إلى إغلاق باب النقاش باستخدام سلاح التصويت بالأغلبية.

1

رفض رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات السماح لمساهمين بأي مناقشة، وخطبهم بقوله "سواء ما تشاؤون، لا توجد نقاشات أو أسئلة".

3

التقليل من نسبة مساهمات الأفراد عند النقاشات الفنية والعالية الدقة التي تكشف بعض القصور ونقاط الضعف.

تهديد في بعض الحالات لوكلاء مستثمرين حاضرين بالإنابة عنهم للجمعية العمومية.

4

استعانة بجيوش جرارة من القانونيين، وحشد حضور نوعي للضغط على صغار المساهمين المتأهبين للأسئلة وتسجيل اعتراضات على بعض الممارسات.

5

ردود وإجابات من أطراف غير معنية، حيث أن رئيس مجلس الإدارة هو المعني بالرد على استفسارات وأسئلة المساهمين.

6

وجود تصوير لوقائع الجمعية العمومية ومراجعتها من جانب الجهات الرقابية، أو على الأقل اللجوء إلى فحص التصوير كمرجع عند الشكاوى والاعتراضات من المساهمين، خطوة ستقلل كثيراً من أي سلبات أو ملاحظات، وهي جدوى ذات قيمة تستحق الإقرار.

لماذا لا تعاد المبالغ التي يحقها المضارب المتلاعب على حساب الغير للمتضررين الحقيقيين؟

الأطراف المتضررة من التلاعبات... ماذا استفادت من الجزاء المالي؟ أين جبر الضرر للمتضرر الأساسي؟

**هل الردع
يستوجب وقف
طويل الأمد
للمتلاعب أم
توقيع جزاءات
مالية فقط؟**



**هل يحق قانوناً
للمستثمرين
المتضررين من
تلاعبات المضاربين
المدانين بجزاء تأديبي
طلب تعويض؟**

التلاعب والتحايل وإيهام المستثمرين بنشاط مصطنع هو إضرار بالغير مع سبق الإصرار

إثبات المنفعة وإلزام المتلاعب بردها يؤكد وقوع الجريمة وتحققها على حساب طرف آخر متضرر!!

للمتضررين والجزاء المالي للجهة التنظيمية.
4. ملف التلاعبات في التداولات هو ملف شائك متعدد الأوجه ويحتاج مراجعة للممارسات، سواء على مستوى جبر الضرر للمتضررين وتغليظ العقوبات أكثر حتى لو تم تعديل التشريعات، حيث ترى أوساط مراقبة أنه حتى الحد الأقصى للجزاءات لا يتناسب مع حجم الجرم في حق الغير، خصوصاً وأن الإضرار المالي بالغير في التداولات من خلال اصطناع سعر وإيهاء وحث على الشراء هي جريمة مع سبق الإصرار وتربص بالغير.
5. متى يمكن محاصرة تلك التلاعبات بوقف طويل الأجل للمتلاعبين بهدف تنظيف السوق، بحيث يكون وقف وحرمان خاضع للرقابة حتى لا يتم كسره بالتفافات غير مباشرة؟
6. تصنيف الجريمة كجريمة حق عام، لمخالفة القانون، وحق مستثمر متضرر من الممارسة تحمي حقوق المستثمر بشكل فعلي.

1. في حالات التلاعب التي يثبت فيها تحقيق مكاسب على حساب الغير، ويتم توقيع جزاءات على المضارب، هل يحق للأفراد المتضررين طلب تعويض جابر للضرر؟ وهل يمكن أن يتم تزويدهم بالإثباتات ووقائع الإدانة لمن يريد طلبها، أو في حالة اختصام الجهة الرقابية لتقديم ما لديها من أدلة ومعلومات؟
2. ما الذي استفاده المساهم الصغير المتضرر من تلاعبات مضارب من توقيع جزاء مالي عليه ومصادرة مبالغ المنفعة التي تحققت أساساً على حساب صغار المستثمرين؟
3. هل يمكن أن يكون هناك نظام دقيق يعيد المنفعة المتحققة من التلاعبات للمتضررين الحقيقيين، وهم أصحاب الصفقات التي تم التغيرير بهم؟ خصوصاً في ظل وجود أنظمة دقيقة ترصد التعاملات وتحدد من باع ومن اشترى، على أن تعود ضعف المنفعة

تلاعب المضاربين هي واحدة من القضايا النقاشية التي تستحق الدراسة واستخلاص أطر تنظيمية تشريعية تضمن توجيه العقاب وحماية الأطراف المتضررة فعلياً من ممارسات المضاربين الذين يثبت تلاعبهم واستغلالهم لشرائح الأفراد عبر إيهاء واصطناع أوامر وأجواء تحث المستثمرين على الشراء.
معروف أن جدول أوامر البيع والشراء له تأثير نفسي كبير على قرار الشراء والبيع من جموع المستثمرين لا سيما شريحة الصغار، والأسواق المالية عموماً لا تخلو من المضاربات لكن في إطارها الطبيعي ومن دون استخدام أي إيهاءات أو اصطناع أجواء تحفيزية تدفع الأفراد في اتجاه محدد بيعاً أو شراءً.
وفي الوقائع التأديبية التي يتم فيها توقيع جزاء على المخالفين والمتلاعبين نتاج ممارساتهم التي تم رصدها، تبرز قضية تستوجب النقاش، وأسئلة تحتاج إلى إجابات، وهي:

النشاط الاستثنائي غير المبرر فخ كبير لصغار المستثمرين ومستنقع للشائعات ما الفائدة من إخفاء معلومة تخارج مستثمر استراتيجي 10 أيام عمل ؟



**يجب تطوير
وتعديل التشريعات
والقوانين وفقاً
للممارسات**

**لا يكفي توجيه
استفسار للشركة عندما
تكون أسباب النشاط
في مكان آخر**

**مخاطر تأخير
إفصاحات التخارج
وتحقق المصلحة طوال
صغار المستثمرين**

يجب معالجة ثغرات التلاعبات التي تخضع للتأديب بتشريعات إضافية أو رفع درجة العقاب

غير دقيق، خصوصاً وأن الطرف الذي قام بالشراء غالباً ما يكون هو المؤثر على السهم ومستقبله.

3. لا تناسق بين مهلة المستثمر الذي تخارج حيث يحظى بمهلة 10 أيام عمل في حين من تتحقق له مصلحة 5% يحظى بمهلة 5 أيام عمل.

4. المعلومات ذات الصلة بهكذا تعاملات متاحة بين عدد كبير من المطلعين والقانونيين والوسطاء والجهات الإشرافية، علماً أن في تأخير إعلانها ضرر مضاعف وفي سرعة إفصاحها حماية أوسع للأفراد.

5. أثبتت التجارب أن توفير المعلومات بعدالة وسرعة هي أكبر حماية للمستثمرين عموماً، وخصوصاً الشريحة الأكثر تضرراً وهم صغار المستثمرين الأفراد.

استمرار غموض النشاط الاستثنائي والتداولات القياسية هو فخ كبير لصغار المستثمرين، ومستنقع عميق للشائعات، ووسائل التواصل ونوافذها قادرة على إيصال الشائعات في لمح البصر.

ليس خافياً على أحد كم التأثيرات السلبية والمخاطر التي تنعكس على صغار المستثمرين بسبب تأخير الإفصاح عن التغيير في الملكيات حتى 5 أيام عمل، في الوقت الذي لا يوجد فيه أي ضرر ولو بنسبة 0% على المستثمر الذي تخارج من الإفصاح فور إغلاق التداولات لتجنب السوق شائعات ذات تأثير على شرائح واسعة، ومن أبرز تلك السلبات ما يلي:

1. انتشار الشائعات السلبية الضارة على جموع المستثمرين نتيجة تباين تفسيرات النشاط القياسي على بعض الأسهم.
2. قرارات يتم اتخاذها على إثر معلومات بعضها

مجدداً تتعاظم بشكل عملي على أرض الواقع مخاطر المهل الطويلة للإفصاح عن تغيرات الملكية أو تحقق المصلحة، حيث تنتشر الشائعات كالنار في الهشيم.

في نموذج واقعي وحي، تخارج أحد كبار الملاك في شركة الساحل من حصة استراتيجية من ملكيته التاريخية، وتم توجيه سؤال إلى الشركة عن سبب النشاط، وجاءت الإجابة المعتادة بأنه ليس لديها أسباب جوهرية تبرر هذا النشاط، علماً أنه في أكثر من 98% من من الحالات التي يتم توجيه استفسار للشركات عن أسباب النشاط الذي تشهده الأسهم يكون سبب النشاط لدى أطراف أخرى وفي مكان آخر لا علاقة للشركة به، بل يكون ذو علاقة مباشرة بمن يقوم بالتداول على السهم، وبعض هذه الممارسات لاتخرج عن حالتين، الأولى أما مضاربات والثانية عمليات تجميع لشراء حصة.

تقديم شهادة خلو من قضايا المطالبات المالية يكبح عمليات تهريب الأصول وتفرغ الملكيات

اتباعها تتعلق بعمليات تفرغ من الأصول ونقل للملكيات، حتى إذا ما وصا المدين إلى تأتي نقطة الحجز على الأصول والممتلكات تكون الأصول الجوهرية ذات القيمة قد تم تهريبها ولم يترك إلا كمية من الأسهم، ما بين مشطوبة أو غير مدرجة، لا تمثل أي قيمة من القرض أو الدين القائم.

ولكبح تلك الممارسة يجب أن يتم وضع ضوابط لعمليات نقل الأصول أو التصرف فيها، على سبيل المثال عند الإقدام على عملية بيع أو نقل أصول أو ملكيات يجب أن يتم تقديم شهادة خلو من القضايا، خصوصاً ذات الصلة بالمطالبات المالية، حتى يتم استكمال الإجراءات.

وفي بعض الحالات يكون هناك جانب معنوي وقيمة مضافة غير ملموسة بحكم الثقة والعلاقة التاريخية والعمق التجاري للعميل، وكثير غيرها من المعطيات.

بعض المدينين يُعلنون عامل الثقة عن أي قيمة رهونات أو أموال، بينما شريحة من المدينين يستسيغون تبديد أموال الغير واتباع سلوكيات غير سوية واللجوء إلى حيل لا تمت للأخلاق أو القوانين أو أي ضوابط أخرى بصله. أحد الجهات المتضررة من هكذا ممارسات تقترح عدم نقل أي ملكية أو أصول لأي مدين كان بمجرد أن يتم تسجيل قضايا ضده من البنوك الدائنة تتعلق بتعثرات ديون أو توقف عن السداد، حيث أن هناك ممارسة استباقية يتم

في بعض الخلافات ذات الصلة بالدين، غالباً ما تنشط عمليات استباقية من مدينين بعمليات نقل للأصول وتنازل عنها إما لأطراف ذات صلة أو لأطراف أخرى مقربة يتم التنسيق معها مسبقاً.

هذا السلوك يعكس سوء نية من المدين تجاه الدائن، وإمعان في التهرب من سداد المستحقات والالتزامات القائمة بقوة العقود والمؤكد ثانياً بقوة الحكم الذي حصل عليه الدائن.

العلاقة بين الدائن والمدين يجب أن تقوم على حسن النية المطلقة من المدين، خصوصاً وأن الدائن منح المدين أموالاً بناءً على طلبه، وتم تقديم الرهونات والضمانات اللازمة،

سؤال الأسبوع ؟

ما هي قانونية التصويت من أصحاب المصلحة؟

هل يحق لأصحاب المصلحة المباشرة التصويت باستخدام أسهمهم وملكياتهم المباشرة في الشركة على البنود ذات الصلة خلال الجمعية العمومية؟ ومن الجهة المعنية بمراجعة المستفيدين من البنود المدرجة على جدول الأعمال، وفرز ملاك الأصوات الذين صوتوا بالموافقة خلال الجمعية العمومية؟

هذا العمق الفني بمراجعة المستفيدين وتحديد من صوّت على البنود، وملكية الأسهم ذات الصلة بالمستفيدين، هي ممارسة أعمق من نسبة التصويت ومرور البنود واعتماد مخرجات الجمعية وفق الأغلبية.

15% تخارج في «الساحل»

قدرت أوساط استثمارية بأن حجم الملكية التي انخفضت من ملكية أحد كبار الملاك خلال جلسة النشاط التي شهدها سهم الساحل نهاية الأسبوع الماضي يبلغ نحو 15% تقريباً. في حين يتبقى من الملكية نحو 11.03% تقريباً، كرسيد متبقي بعد تعامل جلسة الخميس 24 سبتمبر.

طعن على جمعية عمومية

من المنتظر أن يتم اللجوء إلى ساحات القضاء للطعن على إجراءات ونتائج إحدى الجمعيات العمومية التي أقرت بنود مهمة يرى مساهم بأنها مخالفة لقوانين منظمة وتشوبها ثغرات.

42.6% تراجع في الإحالات لمجلس التأديب

البيان	السنة المالية (2025/2024)	السنة المالية (2026/2025)
إحالة لمجلس التأديب	54	31
الإحالة للنيابة العامة + الإحالة لمجلس التأديب	2	3
حفظ التحقيق	9	3
إعادة للخالفة للجهة الرابدة	2	2
قيد التحقيق	21	16
إجمالي عدد للخالفات	118	98

و17% تراجع في إجمالي المخالفات

إفصاحات التعثر في تنفيذ المشاريع... متى تحظى بأولوية من الشركات؟

الوعود المحددة بتاريخ زمنية من جانب الرئيس التنفيذي في شركة مدرجة يجب أن يتحمل مسؤولياتها القانونية، كما أن مجلس الإدارة يتحمل جانب من المسؤولية أيضاً. عندما يطلق رئيس تنفيذي وعد محدد بتاريخ زمني فهو نابع من ثقته بالالتزام به، وبالتالي هكذا وعود يترتب عليها قرارات. الشفافية تحتم أن يتم تقديم إفصاح يوضح أسباب عدم استكمال الملف الذي وعد به، وفقاً لقواعد الالتزام بمهنية التعامل مع المعلومات الجوهرية، لا سيما وأن أي منتج أو وعد بمشروع يكون له انعكاس إيجابي على العوائد والإيرادات.

أخطاء شائعة تصل إلى درجة التواطؤ في منح الصلاحيات التنفيذية المطلقة

التاريخية في إفلاس كافة الشركات والكيانات التي يمر فيها القيادي، وبالرغم من ذلك يتم الاستعانة به في ذات المواقع التنفيذية، ما يعني قصور في انتقاء الكفاءات.

4. تعديبات على أصول الشركة بالتنسيق والترتيب مع أطراف أخرى.
5. الدخول في لعبة العملات على حساب أصول عقارية مملوكة للشركة.
6. ضلوع في مبالغاة في عمليات تقييمات عقارية بفجوات واسعة.
7. أغلب عمليات التعديبات التي يتم اكتشافها لاحقاً تأتي بعد مغادرة المنفذ.
8. المسؤولية الكاملة يجب أن يتحملها مجلس الإدارة الذي تنازل عن ممارسة صلاحياته ولم يعترض على أي ممارسة غير سليمة، خصوصاً وأن باب الاستقالة خيار متاح لكل من يرى خطأ لا يستطيع معالجته.
9. تسخير جهود القيادي فقط لحماية مصالح شركاء بعينهم، أو إدارة أحد الأصول لصالح طرف على حساب الأغلبية، وهو ما يمثل تجاوز لأبجديات الإدارة السليمة.
10. تجاوز المهام الوظيفية بالبحث عن ترتيب عمولات شخصية على حساب الكيان.

منح الصلاحيات المطلقة في بعض الكيانات من جانب رؤساء مجالس إدارات، غالباً ما ترد بمطالب عديدة على الشركات التي تحوي حقوق مساهمين بالملايين، وهي قرارات في الغالب يشوبها انعدام الحصافة ولا تتفق مع معايير الحوكمة. والخطأ المركب في مثل هذه الممارسة يكون عندما يتم منح تلك الصلاحيات لأحد الأجانب وتمكينه من ممارسات وصلاحيات تتخطى النطاق الوظيفي وفق التخصص الذي يدير ملفاته أو يشرف عليه، وهذا الأمر أساساً مخالف لقوانين وتعليمات منظمة لعمل أي كيان مرخص له، حيث أن لكل قيادة تنفيذية صلاحية وفق نماذج تسجيل كبار التنفيذيين. أيضاً التعليمات الشفهية وغير الموثقة "جريمة مالية" أخرى مكتملة الأركان يجب أن يتم القضاء عليها، لا سيما فيما يتعلق بأوامر تخص تحويلات مالية من أموال كيانات مساهمة.

نماذج لبعض الأخطاء الجسيمة:

1. حصول قيادي على مستحقات نهاية الخدمة التي يتم تسويتها أولاً بأول.
2. منح قيادي مؤثر ومؤتمن على ملفات كثيرة موافقات خروج صالحة على الدوام، حيث تصلح لعدد من المرات ويتم تحديثها بشكل متواصل ما يشبه إذن خروج مفتوح.
3. توسع وتغول في الصلاحيات رغم الخلفية

صندوق الأسرار:

الاستثمارية لديها ضئيلة وتركيزهم أكثر على الاستثمارات المباشرة وليس إدارة الأصول، وبالتالي هذه العوامل مجتمعة تُرجح قبولهم للعرض والتخارج لكن البطئ في اتخاذ القرار يعد من أبرز الأعباء التي يتذمر منها المشتري.

6 حشد قانوني كبير في جمعية عمومية، وفي النهاية لا حضور ولا مساهمين ولا نقاش، والخدمة ضمن العقود الثابتة.

7 دعم متجدد من قطب استثماري كبير في أحد التحديات المستجدة التي تواجه رجل أعمال... هذه الوقفات وهذه القيادات التي يمكنك الاعتماد عليها، في كل الملفات حاضر قول وفعل.

8 شركة دأب رئيس مجلس إدارتها على افتعال نزاعات مع القيادات التي تستقبل ويرفض منحهم مستحقاتهم، ومن ثم يتم اللجوء لرفع قضايا ضد الشركة، وهي مستحقات ثابتة بالقانون، لكن الهدف من الممارسة تأخير المستحقات وعدم منحهم إيها بمرونة ويسر وذلك بإيحاء من المستشار الذي يفترض أنه يحمل لواء العدالة ويقف مدافعاً عن الحقوق التي يطالب بها لنفسه ولشركته، فكيف تختل الموازين عند حقوق الغير؟!؟

9 شخصية استثمارية رائدة دأبت على تكليف شركات أخرى غير التي يملك فيها بتنفيذ بعض مهام شراء حصص أو تجميع ملكية.

10 لا تسأل أحد عن عيوب الكيان وكيفية إصلاحه وأنت جزء من المشكلة والأزمة والتحدي الذي تعانيه الشركة، الثغرات والمشاكل واضحة، وسلم الإدارة السليم يبدأ من انتقاء القوي الأمين.

جزء من العملات التي يدفعها في شكل أرباح، غير أن قطاع إدارة الأصول لدى الشركة المالكة للاستثمار ليس ذو أولوية، ولا يعتبر ناجحاً وفقاً للمنافسة السائدة في السوق، وكذلك المنتجات



خارج الصندوق !!

عقار على سكة البيع

هناك تقييم عقاري، شراكة بين شركة ومستثمر، قيمته تتراوح بين 11 إلى 12 مليون دينار تقريباً، هل سيتم بيع العقار بذات قيمة التقييم أم بسعر أقل نسبياً؟

وفي حال تم البيع بأقل من سعر التقييم بفجوة كبيرة فهل يعني ذلك أن التقييم مبالغ فيه؟

1 رسالة مهمة ... شخصية استثمارية ارتبط اسمها كثيراً بكل صعود يشهده سهم في السوق، هذا الأمر يُحمله مسؤولية تجاه صغار المستثمرين، وعليه أن يكون أسرع من القوانين في الإفصاح عن ملكيته في أي شركة من باب المسؤولية والثقة التي يحظى بها بين الأوساط الاستثمارية، وخصوصاً صغار المستثمرين، وحتى لا يكون اسمه محل استغلال من جانب مروجي المعلومات غير الدقيقة.

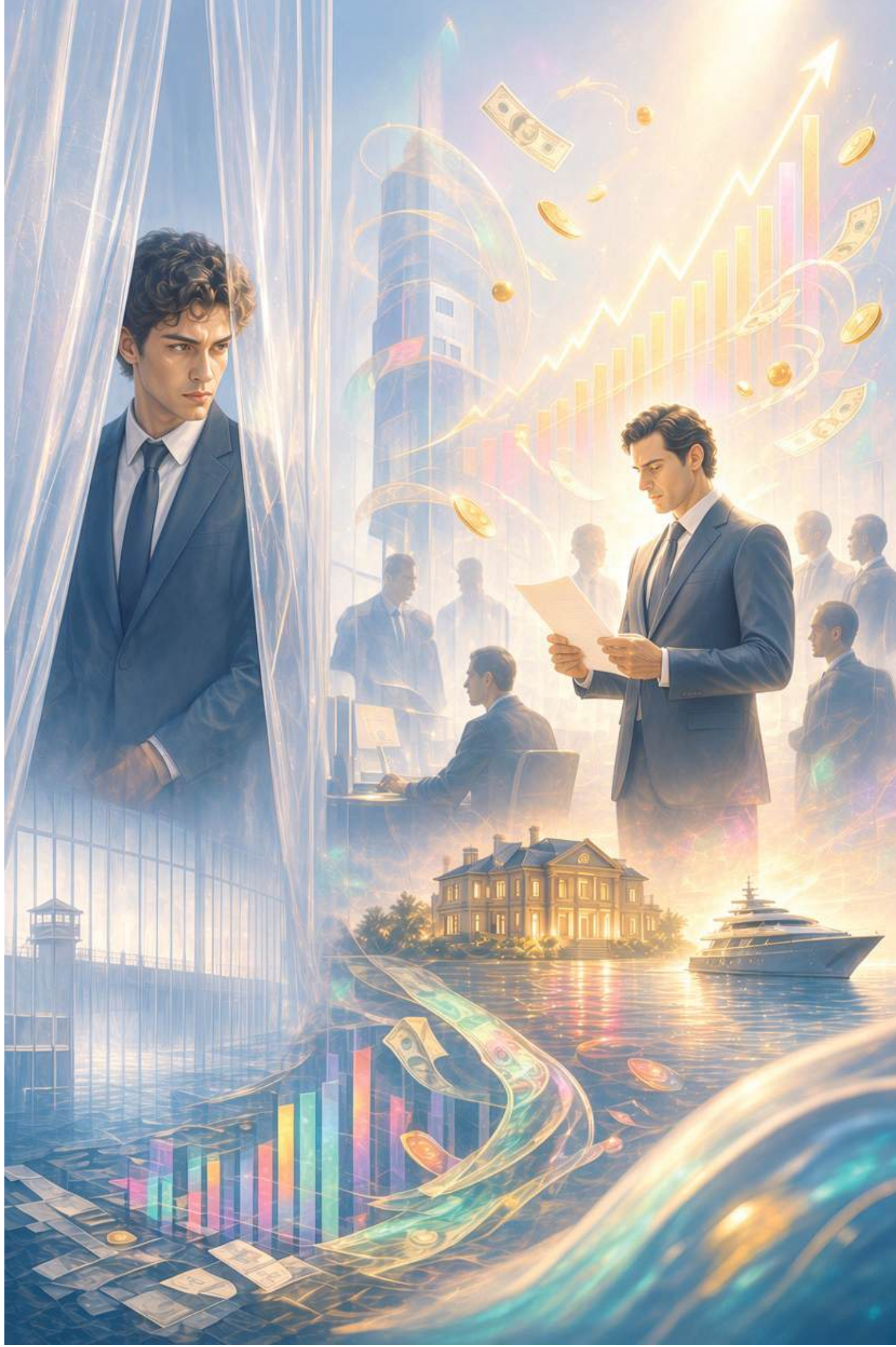
2 عضو مجلس إدارة حضر جمعية عمومية مؤخراً في واحدة من النواذر التي كانت محل تساؤل من الأوساط الاستثمارية والمساهمين، خصوصاً وأنهم لم يرونه منذ سنوات في أي جمعية سابقة، لكن يبدو أنه تم استدعاؤه كنوع من الدعم المعنوي والشكلي.

3 رسالة إلى المدين الملاحق بالأحكام من الخارج والداخل، ومن يجتهد في المناورات، أحسن النية وتذكر قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله».

4 في مسيرته اثنين والثالث في الطريق، ليصبح في رصيده ثلاث كيانات تم إغراقها وإفلاسها بمقترحاته العبقريّة، وجميعها كانت كيانات ضخمة ومتوهجة.

5 شركة استثمار تدرس عرض من أحد المستثمرين بشأن استثمار تابع. الاستثمار بالنسبة لها عبء، خصوصاً بعد أن تعثر أحد الشركاء الذي نقل كل أعماله وعملياته لديهم على أمل إفادة الشركة تشغيلياً والاستفادة باستعادة

قصة الملياردير دوحى



من قصص الكفاح الملهمة التي تستحق التأمل والتوقف أمامها، قصة شاب مهاجر يدعى دوحى، كان يتسم بالذكاء الحاد الذي يجعلك تتوقف أمام لمحاته وبصماته وطريقة تفكيره، التي كانت تُبهر المستمعين في الغالب، سواء من أصحاب المصلحة أو غيرهم من المراقبين المطلعين على بعض الملفات التي يقودها.

أهم ميزة بنى عليها هذا الشاب طموحه هو الرغبة في التعلم والتطور والتجديد، وكذلك إصراره على اختصار الزمن في مساره للوصول للقيمة.

اعتمد طوال مسيرته على أن يكون بعيداً عن الواجهة، فكان يضع رأساً قوية في المقدمة كسياج أمان وحماية، تستقبل النقد أو الضربات وتتلقى الصدمات بعيداً عنه، وتتصدر الواجهة في تخليص الإجراءات الروتينية الإدارية وحضور اللقاءات والاجتماعات، والتصدي لكل ملف يتطلب واجهة ذات قبول، وذلك لزوم مواكبة ظروف ومتطلبات السوق عموماً.

برع طوال مسيرته في «تلييس القحافي» وتضخيم الأصول وتدويرها ونقلها بين التابع والزميل، ورفع هذا وخفض ذاك، وجلب قروض من الخارج والحصول على عمولات عليها، وبيع أصول بين شركات بوكالات دين ثم استدخالها من دون أي سيولة أو نقد، العمليات جميعها عبارة عن اصطناع أرباح وبيانات بنظام التدوير.

تتلمذ في بداياته على يد رموز محترفة في السوق المالي، في مرحلة شهدت طفرات استثنائية قد لا تتكرر على المدى البعيد لاختلاف الظروف واختلاف صناعات الأحداث، وحتى التشريعات التي باتت أكثر تشدداً وتنظيماً.

مسار هذا الرجل من النادر تكراره بسبب الأدوات التي توافرت له، والشخصيات التي لعبت الأدوار الأساسية في جميع المشاهد التي مرت على المشهد الاقتصادي العام.

المحطة الأولى في المسيرة الطموحة كانت مرحلة التكوين والتأسيس، وهي الأهم، فقد وجد مجموعة تمثل بالنسبة له مادة خام لتشكيل بعض المنتجات الورقية التي كانت تتسم وتحظى بطلب عالي ومرتفع وقبول يصل إلى حد التهافت عليها نتيجة وفرة السيولة ونُدرة مثل هذه المنتجات التي كانت تدر أرباحاً وفيرة على من يكتنيها.

الشباب الطموح أتقن المهنة وأصبح من كبار اللاعبين والمنتجين لهذه المنتجات، حتى أثار لعاب آخرين وبات حوله طلب كبير وإغراءات أكبر، ووعود بأنهم سيوفرون له كل أدوات اللعبة، وكل ما عليه أن يكون الرأس المدبر والمفكر فقط، من يملك القدرة على توفيق الأوضاع وفق الضوابط والشروط والمعايير.

جزء من خيوط اللعبة أن الشاب الطموح كان يكيل لنفسه المكاسب المليونية، ويكيل لرأس المجموعة والعربا مكيالين من تلك الأرباح، ويولد الأرباح الخاصة والشخصية بطرق شبه مشروعة عبر العملات والدخول في استثمارات قبل أن تنتهي لفورة الصعود في أيام ما قبل قوانين الشفافية الصارمة. كرر الشاب الطموح منتجه ثلاث مرات، وفي كل محطة كان نفس السيناريو يتكرر بالضبط، لكن الواجهة فقط هي المختلفة، حيث كان يختار بعناية

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

شديدة هذه الواجهة وفق مواصفات محددة. ما بين مكاسب شخصية وعمولات ومكافآت، واستفادة من أسهم إدراجات، وحوافز من العيار الثقيل لأرفع درجة في هيكل ثلاث مجاميع هي عمر المسيرة الميمونة، أصبح الشاب الطموح يصنف من أصحاب الملايين وفقاً للعملة الصعبة، أما وفقاً لعملات أخرى فطاق المليار منذ زمن بعيد. فهل تستمر فصول إبداعاته؟ أم سيسير به قطار الطمع حتى يجد نفسه في دار الإصلاح والتأهيل كختام تنويعي لممارسات ثلاث عقود؟

مدينون تجاريون.. أم ديون معدومة مؤجلة؟

كيف يمكن أن تخفي الشركات والمؤسسات والجمعيات خسائرها داخل بند «المدينون»

بقلم - د. علي عويد رخيص

خبير اقتصادي ومحاسبي - و رئيس لجنة مراقبي الحسابات
بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المقدمة – الأصل الذي قد لا يتحول إلى نقد

قد تكون أخطر كلمة في الميزانية هي كلمة «مدينون». لأنها قد تعني أموالاً ستدخل البنك غداً... وقد تعني خسائر تنتظر فقط اللحظة التي الاعتراف بها.

في ميزانية إحدى الشركات أو المؤسسات او الجمعيات قرأت: مدينون تجاريون 850 ألف دينار.

سألت المدير المالي: كم نسبة التحصيل؟ قال: 95%.

سألت: وكم عمر هذه المديونية؟ سكت.

فتحت كشف الأعمار... 40% منها أكثر من 180 يوماً. بعضها من سنتين!

الميزانية تقول «أصل». والواقع قد يقول «خسارة مؤجلة».



1. الحيلة: لا مخصص = لا خسارة

أسهل طريقة لتجميل الربح هي تأجيل الاعتراف بالخسارة: لا تكون مخصصاً كافياً للمديونيات المشكوك في تحصيلها، فتظل الأرباح أعلى على الورق.

لكن عدم الاعتراف بالمخصص لا يلغي الخسارة الاقتصادية؛ بل قد يؤجل الاعتراف بها محاسبياً.

وقد توجد في بعض البيانات أو السياسات الداخلية نسب تاريخية أو نسب رقابية للمخصص، لكن تطبيق IFRS 9 لا يقوم على نسبة ثابتة واحدة للجميع. المعيار يعتمد على مفهوم «الخسائر الائتمانية المتوقعة – ECL».

بمعنى آخر: السؤال ليس فقط «هل العميل متعثر اليوم؟»، بل «ما حجم الخسارة الائتمانية التي نتوقعها، بناءً على المعلومات التاريخية والحالية والتوقعات المستقبلية؟».

مثال توضيحي

شركة أو مؤسسة أو جمعية تباع بالأجل لشركة تموين بمبلغ 200 ألف دينار. تأخرت الشركة 30 يوماً.

لا يصح القول إن IFRS 9 يفرض تلقائياً مخصصاً بنسبة 10% أو 20% لمجرد مرور 30 يوماً. المطلوب هو تقييم مخاطر الائتمان والبيانات المتاحة واحتمال التعثر وحجم الخسارة المتوقعة، مع مراعاة طبيعة القطاع والضمانات والتدفقات النقدية المتوقعة.

2. أين تكمن الكارثة في الشركات والمؤسسات والجمعيات؟

هناك أرصدة مدينة تستحق تدقيقاً خاصاً، ومنها:

أ- مدينو الموظفين والبطاقات المدنية

موظف استقال وباقي عليه 800 دينار منذ ثلاث سنوات. لا يكفي أن يبقى الرصيد في الميزانية تحت بند «مدينون». يجب السؤال: هل يوجد مسار فعلي للتحصيل؟ وهل تم اتخاذ الإجراءات اللازمة؟ وما الخسارة الائتمانية المتوقعة؟

ب- مدينو الموردين – المرتجعات

بضاعة تالفة تم إرجاعها للمورد ولم يسدد قيمتها. قد يبقى الرصيد كمدين لأشهر، بينما لا توجد أدلة كافية على إمكانية تحصيله.

ج- الشيكات المرتجعة

شيك بقيمة 50 ألف دينار ارتد. لا ينبغي أن يكون الحل المحاسبي مجرد إبقائه في بند المدينين دون متابعة قانونية وتحليل حقيقي لقابلية التحصيل.

النتيجة: قد يكبر بند المدينين سنة بعد سنة، بينما لا تتحول هذه الأرصدة إلى نقد فعلي.

3. IFRS 9: ثلاث مراحل لمخاطر الائتمان

يعتمد IFRS 9 على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويقسم قياس الخسائر الائتمانية للأصول المالية ضمن إطار المراحل الثلاث التالية:

المرحلة الأولى: عندما لا توجد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يُعترف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

المرحلة الثانية: عندما تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي، يُعترف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المتبقي للأداة.

المرحلة الثالثة: عندما يصبح الأصل المالي متعثرًا ائتمانيًا، تطبق متطلبات القياس والإيراد ذات الصلة بالأصول المتعثرة.

مهم: التأخر لمدة 30 أو 90 يوماً قد يكون مؤشرًا مهمًا في تقييم مخاطر الائتمان، لكنه لا يعني أن كل حالة تُصنف آليًا وبالطريقة نفسها في جميع الظروف. كما أن المرحلة الثالثة لا تعني تلقائيًا أن المخصص يجب أن يكون 100%. المعيار لا يطلب رقمًا شكليًا؛ بل يطلب تقديرًا يعكس بصورة معقولة الخسائر الائتمانية المتوقعة.

4. الحل العملي – تقرير واحد يكشف الحقيقة

اطلب من المحاسب تقرير أعمار المدينين Aging Report، لكن لا تكتفِ بعمر الدين. يجب أن يتضمن التقرير أيضًا المخصص المسجل، والمؤشرات على التعثر، والضمانات، والتحصيلات اللاحقة، والإجراءات القانونية.

عمر الدين	المبلغ	نسبة افتراضية	المخصص الافتراضي
أقل من 30 يوم	300,000	1%	3,000
31-90 يوم	200,000	10%	20,000
91-180 يوم	150,000	50%	75,000
أكثر من 180 يوم	200,000	100%	200,000

إجمالي المخصص الافتراضي في هذا المثال = 298 ألف دينار، بينما المخصص الحالي = 15 ألف دينار؛ أي أن الفارق يبلغ 283 ألف دينار.

لكن هذه النسب افتراضية لأغراض الشرح فقط، وليست نسبًا إلزامية يفرضها IFRS 9. المخصص الفعلي يجب أن يستند إلى منهجية ECL وبيانات المنشأة وطبيعة محفظة المدينين.

5. لا تتخذ بعمر الدين وحده

ليس كل دين عمره 180 يوماً دينًا معدومًا، وليس كل دين عمره 30 يوماً دينًا سليمًا.

قد يكون هناك مدين متأخر منذ فترة طويلة لكنه مدعوم بضمانات قابلة للتحقق والتحصيل، بينما قد يكون هناك مدين حديث تظهر عليه مؤشرات قوية على التعثر.

لذلك فإن تقرير أعمار الديون هو نقطة البداية، وليس

نهاية التحليل.

التحليل المهني يجب أن يربط بين عمر الدين، وسجل التحصيل، والقدرة المالية للمدين، والضمانات، والظروف الاقتصادية، والتوقعات المستقبلية.

6. اختبار الحقيقة: هل المدينون أصل حقيقي أم رقم محاسبي؟

- كم تم تحصيله فعليًا بعد تاريخ الميزانية؟
- كم يبلغ رصيد الديون التي تجاوزت 90 و180 يومًا؟
- هل تم تأكيد الأرصدة مباشرة مع العملاء والمدينين؟
- هل توجد أرصدة متنازع عليها أو متوقفة قانونيًا؟
- هل المخصص الحالي يعكس فعليًا الخسائر الائتمانية المتوقعة؟

إذا لم تستطع الإدارة الإجابة عن هذه الأسئلة، فلا يكفي أن يظهر بند «المدينون» في الميزانية كأصل.

7. قرار مجلس الإدارة

1. إعادة تقييم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق منهجية واضحة ومدعومة بالبيانات.
2. تحويل الأرصدة المتعثرة إلى مسار قانوني أو تحصيلي محدد بمدد ومسؤوليات واضحة.
3. وقف أو تشديد البيع بالأجل للعملاء الذين تتجاوز مخاطرهم الحدود المسموحة، وفق سياسة ائتمانية موثقة.
4. ربط مؤشرات أداء المبيعات بالتحصيل وجودة العملاء، وليس بحجم المبيعات وحده.
5. عرض تقرير دوري على مجلس الإدارة يوضح أعمار المدينين، ونسب التحصيل، والمخصص، والأرصدة المتنازع عليها، والإجراءات المتخذة.

الخاتمة

المخزون يخفي خسارتك في المخزن. المدينون قد يخفون خسارتك في دفاتر عملائك. الفرق؟ المخزون تراه بعينك. أما المدينون فلا تعرف قيمتهم الحقيقية إلا عندما تختبر قدرتهم على التحول إلى نقد.

المدينون ليسوا مجرد رقم في الميزانية؛ إنهم وعد نقدي لم يتحول بعد إلى نقد.

وكلما طال الزمن بين تسجيل المبيعات وتحصيل قيمتها، زادت الحاجة إلى السؤال: هل نملك أصلًا ماليًا قابلاً للتحصيل... أم أننا نؤجل الاعتراف بخسارة أصبحت واضحة؟

الميزانية القوية ليست التي فيها مدينون كثير. الميزانية القوية هي التي فيها مدينون قليلون، وضحو الجودة، مبررو القيمة، وسريعو التحصيل.

في المقال القادم: استثمارك العقارية.. هل هي تشغيل أم استثمار؟ ولماذا تهرب الشركات والمؤسسات و الجمعيات من القيمة العادلة لها

تقرير الاقتصادي الأسبوعي



الشال: قرارات المستثمرين الأجانب في البورصة مؤسسية واستثماراتهم مستقرة

لا يوجد ما يوحي بأن الأجانب مغامر

الأجانب يستثمرون حالياً في 39 شركة مدرجة في البورصة

لا يوجد أثر مادي سلبي للحرب في حركة الاستثمارات الأجنبية

إنشاء الدوائر القضائية الاقتصادية قانون مستحق وهناك وعي بأهمية الاختصاص



فيتش والاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة

صدر في 17 سبتمبر 2026 تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني السيادي للكويت، وفيه ثبتت الوكالة تصنيف الكويت عند «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، والمبررات هي نفس المبررات المكررة في تقارير وكالات التصنيف الكبرى الثلاث. وهي المصداق المالية الخارجية أو احتياطي الأجيال القادمة، وتمثل مدخرات سنوات رواج سوق النفط زائداً إيراداته، والكويت أول من أنشأ صندوق سيادي في فبراير من عام 1953، وتم تحصينه بالمرسوم بالقانون رقم (106) لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة، وهو القانون الذي منع المساس به وفرض تحويل 10% من جملة الإيرادات العامة سنوياً إليه.

بالأرقام، قدرته «فيتش» بنحو 668% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لعام 2026، وهو عام مقدر أن يفقد فيه الناتج المحلي الإجمالي نحو 9.8%- من قيمته مقارنة بعام 2025، عندما بلغ حجمه نحو 136.7 مليار دولار أمريكي، أو بفقد نحو 13.4 مليار دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست (EIU). ذلك يعني أن القيمة المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي للكويت للسنة الحالية هي بحدود 123.3 مليار دولار أمريكي.

وأسوة بـ«موديز»، تمتدح «فيتش» إتاحة قناة جديدة للاقتراض الحكومي، وتكرر نفس ما انتقدناه في تقرير موديز بأن الاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة لا يحتسب ضمن رصيد الدين العام. ولكنها تضيف استدراك مفاده بأن تكرار الاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة، قد يضعف الحافز لإصلاح الوضع المالي المختل، ما يعني أن القيود على التوسع مجرد قرار حكومي بحث، يصدر بقانون في يوم واحد ما يجعل تكراره سهلاً. ولو ترجمنا ما ذكره تقرير «فيتش»

أمريكي.

وقامت «فيتش» بإسقاط على مستقبل حجم الدين العام المحتمل الممول من احتياطي الأجيال القادمة والمقيد حجمه بالقانون بما لا يزيد عن 100% من معدل إيراداته المدققة لآخر 5 سنوات، وبما لا يزيد عن 10% من قيمته. وتقدر وكالة «فيتش» أن يبلغ سقف الاقتراض منه لاحقاً نحو

إلى أرقام بشأن قيمة احتياطي الأجيال القادمة باستخدام تقديرات وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست - EIU - لحجم الناتج المحلي الإجمالي، البالغة 123.3 مليار دولار أمريكي مضروبة في 6.68 ضعف، تبلغ تقديراتها لحجم احتياطي الأجيال القادمة نحو 824 مليار دولار أمريكي، أو أعلى قليلاً من تقديرات «موديز» البالغة 750 مليار دولار



المنازعات التجارية والاقتصادية شديدة الحساسية بسبب تغيرات أسعار الأصول

عامل الوقت في سرعة البت في القضايا المالية ضرورة قصوى

يُحسب لوكالة «فيتش» التحذير من الاستخدام الخاطئ لحصيلة الاقتراض العام



57% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2026. وبإضافة الاقتراض من السوق المحلي والسوق العالمي، يفترض أن يبلغ حجم الدين العام مستويات تفوق الحدود القصوى المقبولة عالمياً، ولكنها تستثنيه من الإضافة إلى حجم الدين العام كما ذكرنا. ويحسب لـ«فيتش» أنها حذرت من أمرين، الأول هو الاستخدام الخاطئ لحصيلة الاقتراض في بلد ينفق على الرواتب والأجور والدعوم نحو 81% من نفقاته العامة، والثاني هو استسهال إصدار قانون ثانٍ يعدل شروط وقيود الاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة ويسرف في استنزافه. ولم تشر وكالة «فيتش» إلى ما ذكرنا في تعليقنا على تقرير «موديز» (الإصدار رقم 36)، وهو أن الاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة سوف يؤثر سلباً على أدائه المالي، لأنه سوف يسحب من سيولة ضرورية لديه، ويفقده أصولاً جيدة لأنها الأكثر قابلية للتسييل.

مرسوم بقانون رقم 88 لسنة 2026 بإصدار قانون إنشاء الدوائر الاقتصادية

صدر المرسوم بقانون رقم 88 لسنة 2026 بشأن إنشاء الدوائر القضائية الاقتصادية، وهو قانون مستحق، فهو يوسع اختصاصاتها التجارية والمالية والاستثمارية ليشملها جميعاً بدلاً للاختصاص الضيق الذي كان يشمل فقط منازعات القضايا الخاصة بهيئة أسواق المال، وخوّل الأخيرة الاستمرار حتى الانتهاء من البت النهائي في القضايا المنظورة أمامها، وفقاً للمرسوم بقانون رقم 91 لسنة 2026 قبل أن تتوقف.

أهمية القانون تكمن في الطبيعة الخاصة للمنازعات المالية والتجارية، فهي قضايا تحتاج إلى اختصاص، وهي قضايا يعتبر عامل الوقت في سرعة البت فيها ضرورة قصوى، فقد لا يكون لحكم المحاكم العادية نفس الأهمية إن طال زمن البت في القضية. فالمنازعات المالية والتجارية شديدة التأثير بتغير أسعار الأصول المختلفة، فقد يعمل الوقت على تغيير جوهر، زيادة أو انخفاض، لأسعار الأصول المتنازع عليها لأسباب تجارية، أو تتغير أسعارها لأسباب عامة اقتصادية أو سياسية أو جيوسياسية. حينها، حتى وإن صدر حكم المحاكم العادية صحيح، وأنصف أحد طرفي النزاع من الناحية القانونية البحتة، قد تكون قيمته من الناحية المالية والتجارية قد اختلفت جوهرياً.

ويبدو من نصوص القانون أن هناك وعياً بأهمية الاختصاص، إن على مستوى الهيئة القضائية من خلال خبراتهم السابقة، أو تكثيف دورات الاختصاص لهم، إضافة إلى إسنادهم بمختصين يختارهم المكتب الفني، لذلك من المفترض أن تحقق تلك الدوائر مستهدفاتها. وعلى أرض الواقع، مؤشرات النجاح تكمن لاحقاً في أمرين، الأول زمن البت في المنازعات حتى الوصول إلى الحكم النهائي، والثاني المهلة ما بين صدور الحكم النهائي ونفاذه بالكامل، فعامل الوقت ما بين بدء المنازعة ونفاذ حكمها أهم عناصر نجاح الدوائر الاقتصادية.

وتبقى تلك خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن تأثيرها في خلق بيئة أعمال جاذبة سوف يكون محدوداً ومشروطاً في التشخيص الصحيح وبدء العلاج لأمراض بيئة العمل الطاردة حتى هذه اللحظة. فالكويت أكثر الدول في محيطها الجغرافي، وربما في العالم، في خروج رؤوس الأموال

المحلية للاستثمار المباشر في الخارج، وأقلها استقبلاً لرؤوس الأموال الأجنبية الراغبة في الاستثمار المباشر في الكويت. وقد كررنا ذكر أرقام «الأونكتاد» كثيراً، وملخصها أن الكويت خلال السنوات 2021 – 2025 استقبلت استثمارات أجنبية مباشرة بحدود 4.5 مليار دولار أمريكي، وهاجرت من سوقها رؤوس أموال محلية بنحو 86.8 مليار دولار أمريكي، ليبلغ العجز في تلك التدفقات خلال الفترة 82.3 مليار دولار أمريكي لصالح التدفقات الخارجة. تلك قضية بالغة الأهمية، والدوائر الاقتصادية تحتاج إلى إسناد بمعالجة كثير من السياسات العامة الطاردة، مثل البيروقراطية العقيمة ومثل التغير السريع في النظم والقوانين مما يؤثر سلباً في الشعور بالأمان والاستقرار، حينها يتعاضم مردودها.

مرسوم بقانون رقم 90 لسنة 2026 في شأن الصكوك الحكومية

لا اعتراض على تنظيم إدارة شئون التمويل الحكومي، ولا اعتراض على تأسيس شركة ذات غرض خاص لتتولى تلك المهمة رغم ارتفاع نسبة البطالة المقنعة المواطنة في الجهاز الحكومي، ولعل المقصود هو نقل موظفي اختصاص من أماكن عملهم الحكومية إلى تلك الشركة، الاعتراض هو تصدر شئون الاقتراض العام أولوية متقدمة. فبعد إقرار المرسوم بقانون رقم 60 لسنة 2025 في شأن التمويل والسيولة، ثم المرسوم بقانون رقم 81 لسنة 2026 في شأن الاقتراض من احتياطي الأجيال القادمة، وبعد التوسع الكبير في الاقتراض الحكومي حتى تضاعف حجمه أكثر من سبعة أضعاف في سنتين مائيتين وربع السنة، بات الاهتمام الحكومي مركزاً على توفير المزيد من قنوات الاقتراض وإدارة أوقاره، بدلاً من أولوية برنامج إصلاح حكومي أو قانون يلزم الحكومة باستخدام حصيلة التمويل في ردم

الفجوات الهيكلية الاقتصادية الثلاث، الفجوة الإنتاجية، أو بدائية محركات الاقتصاد المحلي، والفجوة المالية ومؤشرها تنامي متصل في عجز الموازنة مع سيطرة كاملة للإنفاق الجاري على نفقاتها، وفجوة ميزان العمالة المواطنة غير المستدامة، وهناك نحو 800 ألف مواطن ومواطنة أعمارهم دون الـ 24 سنة قادمين إلى سوق العمل.

خلال أزمة جائحة كورونا في عام 2020، وبعد أشهر قليلة من بدايتها، بدأت مؤشرات ضعف القدرة على تمويل النفقات العامة الضرورية تظهر إلى العلن، حتى أن وزير المالية والنفط اشتبكا على مواقع التواصل الاجتماعي في أيهما أحق في 7 مليار دولار أمريكي سيولة لدى مؤسسة البترول الكويتية. وشكلت الحكومة بعدها لجنة لاحتواء تداعيات تلك الأزمة على القطاع المصرفي وعلى قطاع الأعمال، أي منع انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي، وقامت اللجنة بعمل جيد. وكان المفروض بعد انفراج تلك الأزمة، وأهم مبررات انفراجها سبب استثنائي لا يتكرر وهو بدء الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير من عام 2022، كان المفروض استيعاب الدرس القاسي واجتناب تكراره، ولكننا نعيش نفس حالة الاضطراب في غياب أي تحوط بالإفادة من أزمة الجائحة.

وتعدد قنوات التمويل للحكومة وتنظيمها أمر لا بأس به لو كانت حصيلة التمويل تذهب في جزء كبير منها لعملية البناء، عدا عن ذلك، كل المصطلحات المستخدمة في تسويق قوانين أو قرارات التمويل على أنها من أجل ضمان الاستدامة المالية والاقتصادية لا معنى لها.

ومن باب المقاربة فقط، المستهدف رقم 1 في رؤية الكويت 2035 ينص على تحقيق «الاقتصاد المتنوع المستدام» وبعد 10 سنوات على تبني تلك الرؤية، محركات الاقتصاد الكويتي أضعف وأبعد من الاستدامة مما كانت عليه، وحقق الحساب





استثماراتهم، وفاقدة نحو 263 مليون دينار كويتي، أي أدنى من فاقد قيمة المحفظة الإجمالية.

الخلاصة هي، لا يبدو أن الأجانب منذ بدء استثمارهم غير المباشر في البورصة الكويتية قد تصرفوا بما يوحي بأنهم مغامرون، ولا يبدو أن للحرب أثراً مادياً في حركة استثماراتهم، بل يبدو أن قرارهم مؤسسي، لذلك من الأصح القول إن استثماراتهم مستقرة رغم خطورة ما حدث. وتبقى هناك ضرورة لرصد سلوكياتهم كلما زادت نسب ملكياتهم في القيمة الرأسمالية للبورصة، فقط من باب ترشيد القرار الاستثماري لو حدث وتغير ذلك السلوك.

ناتجاً عن بيع وتسييل استثمار وخروج الأموال السائلة من السوق، وإنما في معظمه ناتج عن انخفاض القيمة لمحافظ أسهمهم بمعدل أعلى من انخفاض مؤشر السوق الأول.

ومن دون الدخول في تفاصيل مطولة، بلغت قيمة استثمارات الأجانب في شركتين من شركات السوق الأول، هما بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي في نهاية فبراير الفائت نحو 4.294 مليار دينار كويتي، أو نحو 64.1% من قيمة استثماراتهم في السوق الأول. وأصبحت قيمة استثماراتهم في البنكين يوم الأربعاء الموافق 23 سبتمبر نحو 4.031 مليار دينار كويتي، أي نحو 63.2% من قيمة

الختامي للموازنة العامة عجزاً مالياً متنامياً في 9 سنوات مالية منها. مثلها مستهدف الرؤية رقم 6 الذي ينص على «خلق رأس مال بشري إبداعي»، وفي آخر تصريح لوزير التربية يذكر أن هناك 32,268 معلماً فائضاً لا حاجة لهم، أو نحو 36% من إجمالي عدد المعلمين، وهناك نحو 13 ألف معلم فائض في مجالي التربية الإسلامية والتربية البدنية، والمعلم هو من يصنع رأس المال البشري الإبداعي بينما أكثر من ثلثهم لا حاجة لهم، ولتوفير رواتب بنحو 42 مليون دينار كويتي سنوياً، تم تسريح 7,019 معلماً غير كويتي بشكل مفاجئ، ولا نعرف تأثير ذلك سلباً أو إيجاباً على الارتقاء بمستوى إبداع رأس المال البشري. وإن استمر التسويق للاقتراض على أنه مشروع استدامة اقتصادية ومالية، فسوف يتكرر ما حدث مع مستهدفات رؤية 2035، وسوف تصحو الكويت بعد فترة من الزمن وهي مضطرة لرهن أصولها من أجل مواجهة ما قد تفرضه عليها مصيدة الاقتراض من عواقب.

سلوكيات الاستثمار الأجنبي في السوق الأول

لأن الاستثمار غير المباشر في بورصة الكويت استثمار ساخن، بمعنى أن دخوله وخروجه سريع، وإن كان الخروج أسرع كثيراً من الدخول، نعتقد أن متابعته من أجل الحد من تبعاته إن اختلفت سلوكياته، أمر مهم، وتقوم الشركة الكويتية للمقاصة بإتاحة تداولاته يومياً في شركات السوق الأول المدرجة في بورصة الكويت، وهو عمل مقدر. والحاجة أكبر لتلك المتابعة في زمن الأزمات، وحرب الإقليم الحالية حدث مهم في فهم سلوكيات ذلك الاستثمار حتى نرتقي بفهم احتمالات حركته، والفقرة هي حول تلك الحركة للفترة ما بين 28 فبراير 2026، وهو يوم بدء الحرب، ويوم الأربعاء الفائت الموافق 23 سبتمبر 2026.

يستثمر الأجانب حالياً في 39 شركة في السوق الأول لبورصة الكويت، أي بزيادة في الاستثمار بشركة واحدة بعد أن كان عدد الشركات المستثمرة أموالهم فيها 38 شركة كما في نهاية فبراير الفائت. وبلغت قيمة استثماراتهم في نهاية فبراير الفائت نحو 6.698 مليار دينار كويتي، أي نحو 15.47% من القيمة الرأسمالية – السوقية – لكل شركات السوق الأول، وانخفضت تلك القيمة إلى نحو 6.374 مليار دينار كويتي، أي بنحو 324 مليون دينار كويتي وبنسبة انخفاض بلغت 4.8%-، أو إلى نحو 14.49% من القيمة الرأسمالية لكامل شركات السوق الأول. ولابد من الإشارة إلى أن الانخفاض قد لا يكون مطلقاً، بمعنى أنه قد لا يكون



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قليلاً قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 716.6 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 1.5 نقطة ونسبته 0.2% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 21.0 نقطة أي ما يعادل 2.8%- عن إقفال نهاية عام 2025.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثامن والثلاثون 24/09/2026	الأسبوع السابع والثلاثون 17/09/2026	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	716.6	715.1	0.2%
مؤشر السوق العام	8,837.0	8,913.2	-0.9%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	507,309,793	666,005,536	
المعدل اليومي (د.ك)	101,461,959	133,201,107	-23.8%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,798,015,421	2,404,348,325	
المعدل اليومي (أسهم)	359,603,084	480,869,665	-25.2%
عدد الصفقات	128,000	154,969	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	25,600	30,994	-17.4%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	32,732,273	6.5%
بنك الكويت الوطني	32,630,230	6.4%
الشركة الوطنية للتنظيف	29,620,914	5.8%
شركة بيت الاستثمار الخليجي	27,918,697	5.5%
الشركة الأولى للتأمين التكافلي	24,657,922	4.9%
الإجمالي	147,560,038	29.1%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	177,373,236	35.0%
قطاع البنوك	101,934,086	20.1%
قطاع الصناعة	78,822,970	15.5%
قطاع العقار	62,579,815	12.3%
قطاع التأمين	26,318,756	5.2%

الأسبوع الثامن والثلاثون 24/09/2026	الأسبوع السابع والثلاثون 17/09/2026	
6	13	عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)
23	14	عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)
0	2	عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

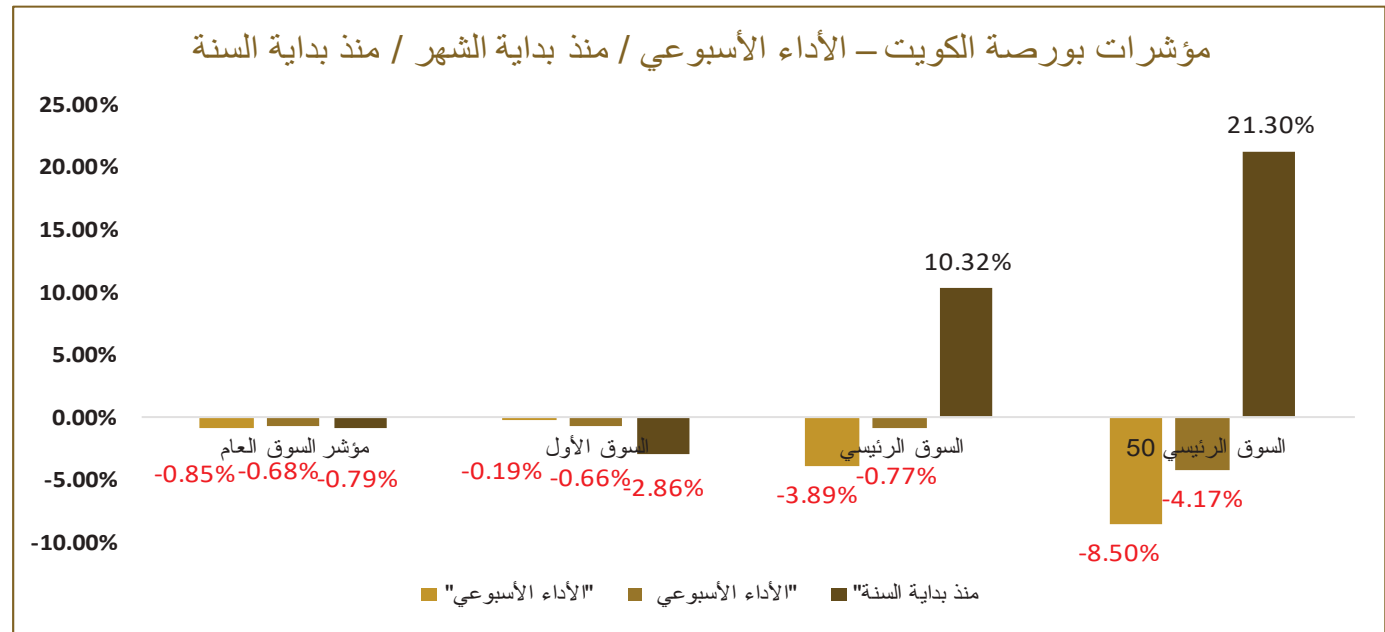


جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		24/09/2026	2026/09/17	%	2025	%
1	بنك الكويت الوطني	811.2	795.9	1.9	903.2	(10.2)
2	بنك الخليج	355.7	360.9	(1.4)	352.6	0.9
3	البنك التجاري الكويتي	582.4	599.4	(2.8)	583.5	(0.2)
4	البنك الأهلي الكويتي	271.1	269.4	0.6	245.7	10.3
5	بنك الكويت الدولي	335.5	338.1	(0.8)	347.4	(3.4)
6	بنك برقان	309.0	312.6	(1.2)	361.3	(14.5)
7	بيت التمويل الكويتي	4,493.3	4,475.3	0.4	4,402.9	2.1
	قطاع البنوك	885.2	878.2	0.8	927.0	(4.5)
8	شركة التسهيلات التجارية	190.5	193.4	(1.5)	208.6	(8.7)
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,834.9	1,855.9	(1.1)	1,778.8	3.2
10	شركة الاستثمارات الوطنية	352.3	368.7	(4.4)	380.0	(7.3)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	259.1	263.2	(1.6)	275.0	(5.8)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	120.4	119.6	0.7	93.1	29.3
	قطاع الاستثمار	345.3	351.5	(1.8)	351.1	(1.7)
13	شركة الكويت للتأمين	125.0	125.6	(0.5)	140.0	(10.7)
14	مجموعة الخليج للتأمين	1,108.8	1,159.1	(4.3)	720.1	54.0
15	الشركة الأهلية للتأمين	370.8	338.0	9.7	363.3	2.1
16	شركة وربة للتأمين	216.9	219.4	(1.1)	220.7	(1.7)
	قطاع التأمين	361.1	362.3	(0.3)	300.2	20.3
17	شركة عقارات الكويت	853.5	874.4	(2.4)	840.2	1.6
18	شركة العقارات المتحدة	623.8	668.0	(6.6)	650.8	(4.1)
19	الشركة الوطنية العقارية	514.0	546.4	(5.9)	291.4	76.4
20	شركة الصالحية العقارية	1,664.1	1,734.2	(4.0)	1,827.7	(9.0)
	قطاع العقار	549.9	575.1	(4.4)	507.1	8.4
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	367.3	380.0	(3.3)	473.4	(22.4)
22	شركة أسمنت الكويت	601.5	572.9	5.0	640.7	(6.1)
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	677.1	679.1	(0.3)	839.3	(19.3)
	قطاع الصناعة	367.9	369.6	(0.5)	445.5	(17.4)
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	785.3	828.6	(5.2)	941.6	(16.6)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,090.7	1,121.9	(2.8)	1,098.5	(0.7)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	1,159.2	1,162.4	(0.3)	881.4	31.5
27	شركة سنجي القابضة	116.9	118.3	(1.2)	107.9	8.3
	قطاع الخدمات	950.3	961.9	(1.2)	808.3	17.6
28	شركة نقل وتجارة المواشي	137.5	145.0	(5.2)	90.8	51.4
	قطاع الأغذية	448.1	450.0	(0.4)	436.8	2.6
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,030.1	1,044.8	(1.4)	1,000.7	2.9
	الشركات غير الكويتية	198.1	198.9	(0.4)	196.6	0.8
	مؤشر الشال	716.6	715.1	0.2	737.6	(2.8)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

الأداء العام لبورصة الكويت							
الدولة	البورصة	المؤشر	عدد الشركات المدرجة	القيمة السوقية (مليار دك)	النسبة إلى السوق (%)	حجم التداول منذ بداية السنة (مليون)	قيمة التداول منذ بداية السنة (مليون دك)
	بورصة الكويت	مؤشر السوق العام	139	52.97	100.00%	58,372.68	15,239.15
		مؤشر السوق الأول	39	43.74	82.57%	25,214.66	9,763.67
		مؤشر السوق الرئيسي	100	9.23	17.43%	33,158.01	5,475.48
		مؤشر السوق الرئيسي 50	47	3.37	6.36%		



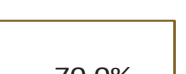
قطاعات السوق - نبذة عن أداء الأسبوعي											
القطاع	عدد الشركات	أداء المؤشر للأسبوع الحالي	أداء المؤشر للأسبوع السابق	التغيير	التغيير (%)	القيمة السوقية للقطاع (مليون دك)	النسبة إلى السوق (%)	ترتيب القطاع	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة P/BV	عائد التوزيعات (%)
البنوك	9	2,125.62	2,111.63	13.99	0.66%	31,758.54	59.95%	1	19.48	2.00	3.06%
الخدمات المالية	44	1,764.49	1,881.82	(117.33)	-6.23%	5,620.46	10.61%	2	14.61	1.24	3.17%
الاتصالات	4	1,398.39	1,406.30	(7.91)	-0.56%	4,276.28	8.07%	3	9.47	1.88	9.11%
العقار	29	1,993.22	2,063.64	(70.42)	-3.41%	4,219.45	7.97%	4	19.31	1.43	1.87%
صناعية	19	750.62	754.43	(3.81)	-0.51%	2,466.88	4.66%	5	14.55	1.45	4.89%
الخدمات الاستهلاكية	11	2,281.00	2,328.99	(47.99)	-2.06%	1,662.06	3.14%	6	16.80	2.81	3.46%
التأمين	8	2,435.84	2,445.54	(9.70)	-0.40%	980.93	1.85%	7	10.83	1.15	3.47%
الطاقة	6	1,924.48	1,951.46	(26.98)	-1.38%	517.89	0.98%	8	13.44	1.46	4.33%
مواد أساسية	3	888.02	924.86	(36.84)	-3.98%	500.24	0.94%	9	22.06	1.67	3.54%
السلع الاستهلاكية	2	1,265.83	1,312.12	(46.29)	-3.53%	382.97	0.72%	10	17.88	2.76	4.02%
الرعاية الصحية	2	635.00	640.97	(5.97)	-0.93%	302.56	0.57%	11	17.51	2.19	1.55%
منافع	1	355.26	357.89	(2.63)	-0.73%	148.50	0.28%	12	10.92	1.00	3.70%
التكنولوجيا	1	9,923.10	11,640.00	(1,716.90)	-14.75%	136.40	0.26%	13	NM	NM	NM

الأكثر 5 شركات انخفاضاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
الخليجي	0.465	0.893	-47.93%	-13.90%	48.842	27.92
الديرة	0.500	0.590	-15.25%	1.69%	15.01	8.14
الأنظمة	1.364	1.600	-14.75%	941.22%	4.80	6.77
مراكز	0.280	0.328	-14.63%	-32.02%	20.87	5.93
أركان	0.313	0.348	-10.06%	5.59%	13.55	4.45

الأقل 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
بيتك	0.773	0.770	0.39%	5.03%	42.37	32.73
وطني	0.870	0.854	1.87%	-6.55%	37.80	32.63
تنظيف	0.317	0.335	-5.37%	162.76%	94.88	29.62
الخليجي	0.465	0.893	-47.93%	-13.90%	48.84	27.92
أولى تكافل	0.680	0.687	-1.02%	279.08%	36.57	24.66

الأكثر 5 شركات ارتفاعاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
اهلية ت	0.790	0.720	9.72%	5.72%	1.05	0.80
بترولية	0.797	0.737	8.14%	42.64%	0.24	0.19
الكوت	0.830	0.780	6.41%	-23.68%	0.0001	0.0001
اسمنت	0.399	0.380	5.00%	-4.47%	0.41	0.15
يوباك	0.285	0.276	3.26%	31.34%	6.24	1.77

الأكثر 5 شركات نشاطاً						
السهم	سعر إغلاق الأسبوع الحالي	سعر إغلاق الأسبوع السابق	التغيير (%)	التغيير منذ بداية السنة (%)	كمية التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون)	قيمة التداول خلال الأسبوع الحالي (مليون دك)
ساحل	0.088	0.088	0.69%	29.37%	128.59	11.36
تنظيف	0.317	0.335	-5.37%	162.76%	94.88	29.62
البيت	0.097	0.101	-3.47%	20.69%	66.42	6.47
وطنية	0.127	0.135	-5.93%	69.73%	65.29	8.07
التخصيص	0.165	0.164	0.61%	41.74%	59.61	9.66

المؤشرات الخليجية - نبذة عن الأداء الأسبوعي/الشهري/السنوي											
الدولة	إسم المؤشر	القيمة السوقية الحالية (بالمليون \$)	النسبة إلى الأسواق الخليجية (%)	مستوى المؤشر كما في 31/12/2025	مستوى المؤشر كما في 24/09/2026	نسبة تغير الأداء الأسبوعي (%)	نسبة تغير الأداء الشهري (%)	نسبة تغير الأداء السنوي (%)	مكرر الربحية P/E	مكرر القيمة P/BV	
	مؤشر السوق العام	172.19	4.3%	8,907.60	8,837.01	-0.85%	-0.68%	-0.79%	16.82	1.78	
	ناسي	2,476.47	62.6%	10,490.69	10,598.88	-1.66%	-4.75%	1.03%	14.62	1.78	
	مؤشر قطر QE Index	139.34	3.5%	10,762.51	9,477.68	-1.88%	-3.36%	-11.94%	10.96	1.06	
	مؤشر أبوظبي العام ADX-GI	849.89	21.5%	9,992.72	10,205.96	0.44%	1.98%	2.13%	13.70	2.31	
	مؤشر دبي العام DFM-GI	255.32	6.4%	6,047.09	5,983.05	-0.06%	2.52%	-1.06%	9.07	1.72	
	مؤشر مسقط MSX 30	45.80	1.2%	5,866.80	7,557.96	-0.60%	-0.29%	28.83%	13.69	1.28	
	مؤشر البحرين العام BASI	19.70	0.5%	2,066.54	1,903.49	-1.07%	-1.68%	-7.89%	6.97	0.73	



شركة الساحل للتنمية والاستثمار

إدارة التداول

الخط الساخن

واتساب

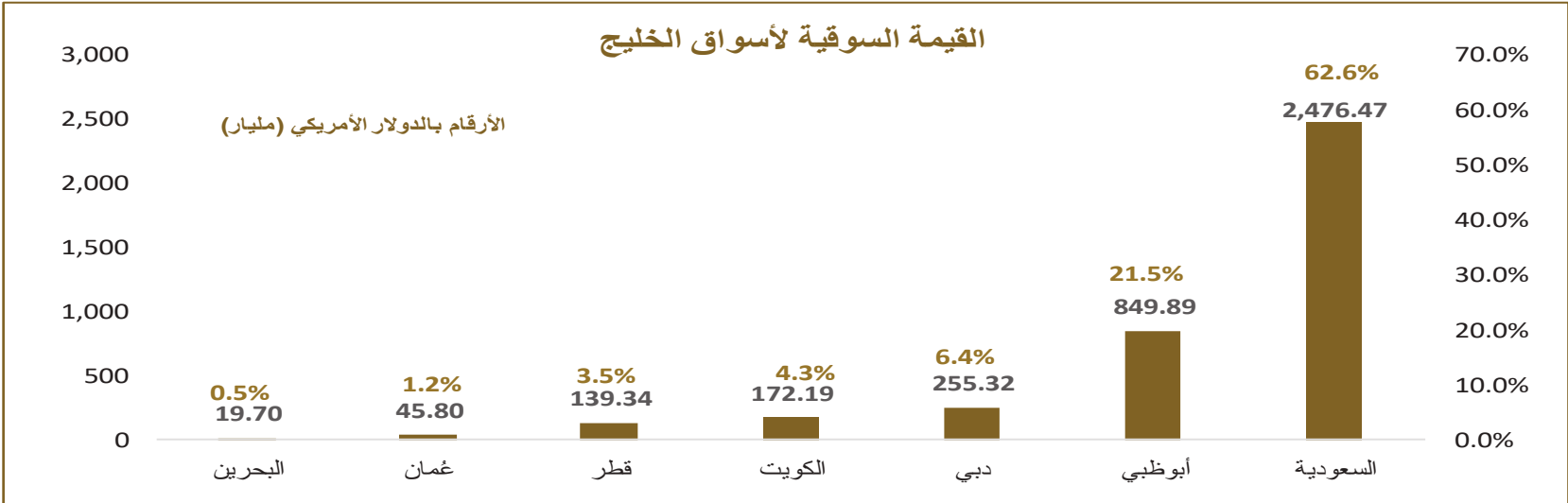
بريد الكتروني

1899222

1899222

cb@coast.com.kw

إعداد: شعيب علي/قسم إدارة الأصول



خلال حلقة نقاشية لـ«غلوبال فاينانس»

الصقر: الاستدامة والمرونة التشغيلية والأمن السيبراني ركائز تقود النمو المستقبلي في القطاع المصرفي

الذكاء الاصطناعي والاستدامة
محركان رئيسيان لتعزيز
تنافسية القطاع المصرفيإدارة المخاطر الجيوسياسية
والابتكار المسؤول مفتاحا للنمو
المصرفي في المرحلة المقبلة

وأوضح أن استراتيجية بنك الكويت الوطني تقوم على مسارين متوازنين؛ الأول يتمثل في مواصلة تطوير الأعمال والعمليات الأساسية، بينما يركز المسار الثاني على بناء نماذج أعمال رقمية تستفيد من الذكاء الاصطناعي والبيانات ومنظومات التكنولوجيا المالية، بما يعزز تجربة العملاء ويرفع مستويات الأداء المؤسسي.

وأوضح الصقر أن البنك يركز على دمج التكنولوجيا والبيانات والكفاءات البشرية ورؤى العملاء عبر مختلف وحدات المؤسسة، بما يدعم تجربة العميل ويرفع كفاءة الأداء ويحقق نتائج أعمال أفضل. وأشار إلى أن نجاح التحول الرقمي لا يعتمد على التكنولوجيا وحدها، بل على تكامل هذه العناصر ضمن نموذج عمل موحد قادر على مواكبة المتغيرات واغتنام الفرص المستقبلية.

الاستدامة تتحول إلى ركيزة مالية واستراتيجية

وفي محور الاستدامة والتمويل المستدام، أكد الصقر أن النظرة إلى الاستدامة شهدت تحولاً جوهرياً خلال السنوات الأخيرة، إذ أصبحت تُعامل باعتبارها انضباطاً مالياً واستراتيجياً متكاملًا، وليس مجرد التزام يتعلق بالتقارير والإفصاحات.

وأوضح أن الاستدامة باتت جزءاً أساسياً من عمليات تقييم الائتمان وإدارة المخاطر وتخصيص رأس المال وتطوير المنتجات وتعزيز العلاقة مع العملاء، مشيراً إلى أن أكثر فرص التمويل المستدام الواعدة في الكويت ترتبط بالأولويات الوطنية، وفي مقدمتها مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والأمن المائي ووسائل النقل منخفضة الانبعاثات.

تمويل التحول الاقتصادي وتعزيز التنمية

وأوضح الصقر أن هناك إمكانيات كبيرة لدعم التحول المستدام في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك النفط والغاز والبتروكيماويات والإنشاءات والتطوير العقاري والصناعة.

وأكد أن البنوك تؤدي دوراً محورياً في مساعدة العملاء على تحديد المشاريع المستدامة ذات الجدوى، وهيكلية التمويل المناسب لها، ووضع مؤشرات أداء واضحة وقابلة للقياس لضمان تحقيق النتائج المستهدفة.

وأضاف أن بنك الكويت الوطني يدمج الاستدامة بشكل كامل في عملية اتخاذ القرار من خلال إطار حوكمة مؤسسي يبدأ من مجلس الإدارة، كما يطبق معايير الاستدامة في تقييم المخاطر وتمويل العملاء وتخصيص رأس المال، ويحرص على بناء شراكات وثيقة مع عملائه لفهم احتياجاتهم والتحديات التي يواجهونها ودعم رحلتهم في التحول نحو نماذج أعمال أكثر استدامة وكفاءة.

6 مليارات دولار أصول مستدامة

ولفت الصقر إلى أن بنك الكويت الوطني أصدر خلال عام 2024 سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار، جرى تخصيص كامل حصيلتها للمشروعات المستهدفة، فيما بلغت قيمة الأصول المستدامة نحو 6 مليارات دولار، وهو ما يمثل 60% من مستهدف البنك لعام 2030.

وأشار إلى أن هذه الإنجازات أسهمت في تحقيق تقدم ملحوظ في تصنيفات البنك المتعلقة بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، ما عزز مكانته بين المؤسسات المالية الرائدة على مستوى المنطقة، مؤكداً مواصلة البنك جهوده لدعم مسيرة التحول المستدام وتحقيق قيمة مضافة طويلة الأجل للاقتصاد والمجتمع.

تعزيز رأس المال
والسيولة وإدارة المخاطر
يشكل أساس القدرة على
مواجهة الصدماتالذكاء الاصطناعي يجب أن
يدعم جودة وسرعة اتخاذ
القرار مع بقاء العنصر البشري
في قلب العملية المصرفية

دمج الذكاء الاصطناعي ضمن العمليات المصرفية الأساسية، وليس الاكتفاء باستخدامه في تطبيقات منفصلة أو محدودة النطاق. وأوضح أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحدث تحولاً ملموساً في مجالات خدمة العملاء، وتقييم الجدارة الائتمانية، وكشف عمليات الاحتيال، وتحليل المخاطر، بما يساهم في رفع مستويات الكفاءة وتحسين جودة الخدمات المصرفية.

وأشار إلى أن جودة البيانات وتوافرها تمثلان عاملاً لا يقل أهمية عن التكنولوجيا نفسها، مؤكداً أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يدعم جودة وسرعة اتخاذ القرار، مع بقاء الدور المحوري للعنصر البشري في صلب العملية المصرفية.

كما شدد على ضرورة إحراز تقدم في الابتكار بالتوازي مع تطبيق ضوابط الحوكمة والرقابة، بما يشمل حماية البيانات، وتعزيز الأمن السيبراني، والتحقق من صحة النماذج التقنية، وإدارة مخاطر الأطراف الثالثة.

شراكات أوسع لدفع الابتكار المسؤول

ودعا الصقر إلى تعزيز التعاون بين البنوك وشركات التكنولوجيا المالية ومزودي الحلول التقنية والجامعات والجهات التنظيمية، باعتباره عاملاً أساسياً لتسريع وتيرة الابتكار المسؤول في القطاع المالي.

شارك نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، في حلقة نقاشية حول مستقبل قطاع الخدمات المصرفية والمالية في الكويت، استعرض خلالها رؤيته لأبرز التحديات والفرص في القطاع، مؤكداً أهمية بناء المرونة المؤسسية قبل الأزمات، وتسريع التحول الرقمي، وتعزيز ممارسات الاستدامة لضمان النمو المستدام والاستقرار المالي على المدى الطويل.

وعُقدت الحلقة، التي نظمتها مؤسسة «غلوبال فاينانس»، بمشاركة السيد باسل الهارون محافظ بنك الكويت المركزي، والرؤساء التنفيذيين للبنوك الكويتية، حيث ناقشت أبرز التحديات والتحديات التي تواجه الصناعة المصرفية محلياً وعالمياً.

بناء المرونة قبل وقوع الأزمات

أكد الصقر أن أبرز الدروس المستفادة من التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية الأخيرة يتمثل في أهمية بناء المرونة قبل وقوع الأزمات، من خلال الحفاظ على مستويات قوية من رأس المال والسيولة، وتطبيق نظم فعالة لإدارة المخاطر، وتعزيز القدرة على التكيف التشغيلي.

وأوضح أن المخاطر لم تعد تظهر بشكل منفصل، بل أصبحت مترابطة ومتداخلة، حيث يمكن للتوترات الجيوسياسية أن تؤدي إلى تقلبات في الأسواق، وتعطل سلاسل الإمداد، وارتفاع التهديدات السيبرانية، وضغوط التمويل، الأمر الذي يتطلب القدرة على تقييم التأثيرات غير المباشرة لأي تطور عالمي.

وأشار إلى أن النمو والاستقرار المالي ليسا هدفين متعارضين، بل يكمل كل منهما الآخر، إذ إن المؤسسات المالية القوية والقدرة على امتصاص الصدمات تستطيع مواصلة تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم التنمية حتى خلال الفترات الصعبة.

كما شدد على أهمية ألا تأتي إجراءات تعزيز المرونة على حساب الدور التنموي للقطاع المصرفي، من خلال تطبيق سياسات متوازنة لإدارة المخاطر بدلاً من الانسحاب من الأنشطة التمويلية أو تقليصها بشكل واسع.

تعزيز التنسيق والجاهزية المؤسسية

ودعا الصقر إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك والجهات الرقابية والمؤسسات الحكومية، مبيّناً أن تبادل المعلومات، وإجراء اختبارات الضغط، وتطوير خطط الطوارئ والاستجابة للأزمات، تمثل أدوات رئيسية لتعزيز الثقة وترسيخ الاستقرار داخل القطاع المالي.

وأوضح أن بنك الكويت الوطني يدمج المخاطر الجيوسياسية ضمن عمليات التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر وتحليل السيناريوهات المستقبلية، انسجاماً مع توجهات بنك الكويت المركزي لتعزيز الجاهزية التشغيلية واستمرارية الأعمال.

وأضاف أن البنك قام بتطوير وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال، مع إجراء اختبارات منتظمة مكنته من المحافظة على كفاءة العمليات واستمرارية الخدمات خلال مختلف الظروف والأزمات.

تحديث البنية التحتية وتنويع مصادر النمو

وفي معرض حديثه عن أولويات القطاع المصرفي خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، أكد الصقر أن تحديث البنية التحتية المصرفية يمثل أولوية استراتيجية، بما يشمل تطوير الأنظمة المصرفية الأساسية، وتعزيز قدرات إدارة البيانات، والتوسع المدروس في استخدام الحوسبة السحابية لدعم احتياجات الأعمال ورفع الكفاءة التشغيلية.

وأشار إلى ضرورة تنويع مصادر النمو وتعزيز مرونتها من خلال التوسع في الخدمات المصرفية للمعاملات، وأسواق رأس المال، والتمويل الإسلامي، والخدمات الاستشارية، بما يضمن استدامة النمو وتقليل الاعتماد على مصادر الإيرادات التقليدية.

كما أكد أن القطاع المصرفي يمتلك دوراً محورياً في دعم مشاركة القطاع الخاص وتحقيق مستهدفات رؤية الكويت 2035، عبر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومشروعات البنية التحتية، والمشاريع الاستراتيجية، والقطاعات الاقتصادية الناشئة.

الاستثمار في رأس المال البشري

وأوضح الصقر أن الاستدامة والمرونة التشغيلية والأمن السيبراني يجب أن تشكل معاً جزءاً لا يتجزأ من أجندة النمو المستقبلية للقطاع المصرفي.

وأضاف أن نجاح هذه التحولات يعتمد بصورة أساسية على تطوير الكفاءات والكوادر البشرية، مشيراً إلى أن رأس المال البشري بات من أهم الموارد الاستراتيجية التي تتطلب تعاوناً مشتركاً بين المؤسسات المالية والجهات التعليمية والتنظيمية لضمان إعداد جيل قادر على قيادة التحول المستقبلي.

الذكاء الاصطناعي من التطبيقات إلى صلب العمليات المصرفية

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي، أكد الصقر أن الفرصة الأكبر تكمن في

ضمن برنامجها الشهري «Next Tech Gen»..

«طلبات» تتعاون مع أكاديمية «CODED» لتدريب طلبة جامعة

عبدالله السالم على تطوير المواقع بالذكاء الاصطناعي

100 طالب وطالبة من جامعة عبدالله السالم شاركوا في

أحدث جلسات برنامج Next Tech Gen الذي نظمته «طلبات»



توزيع شهادات الطلبة بعد إتمام دورة Next Tech Gen بالتعاون مع كودد



أمل بوخمسين، مدير الشؤون المؤسسية في طلبات الكويت



ممثل أكاديمية CODED خلال تقديم المحاضرة

امتدت الورشة على مدار يومين وتناولت أحدث الأدوات والمهارات اللازمة لبناء مشروع رقمي متكامل

الطلبة نجحوا في تطوير 60 موقعا إلكترونيا عمليا يلبي احتياجات السوق الفعلية بنهاية الورشة

المباراة الأخيرة في 19 يوليو.

وانسجاماً مع جهود «طلبات» المتواصلة لتمكين المواهب الكويتية الطموحة وتزويدها بمهارات عملية تواكب متطلبات المستقبل، أتاححت الورشة للمشاركين فرصة التعرف على أحدث أدوات وتقنيات تطوير المواقع الإلكترونية المدعومة بالذكاء الاصطناعي. وشمل ذلك التدريب على صياغة الأوامر والتعليمات (Prompts) بفعالية، واستخدام منصات متقدمة مثل Replit لتصميم المواقع الإلكترونية وتطويرها وإطلاقها بصورة متكاملة. كما اكتسب المشاركون خبرات عملية في دمج الخدمات الرقمية الخارجية، وفهم البنية الحديثة لتطبيقات الويب، إلى جانب تنمية مهاراتهم في الجوانب التجارية اللازمة لتحويل الحلول الرقمية إلى مشاريع قابلة للنمو والاستدامة من خلال نماذج أعمال فعّالة، بما يمكنهم من توظيف معارفهم التقنية في إطلاق مشاريع رقمية جاهزة للسوق وتتمتع بإمكانات تجارية واعدة.

تجدر الإشارة إلى أن «طلبات» تؤكد حرصها على مواصلة الاستثمار في التعليم التقني العملي من خلال برنامجها Next Tech Gen عبر تعزيز تواصل الطلبة مع خبراء القطاع والاستفادة من أحدث التقنيات المتطورة، بما يجسد رؤيتها بعيدة المدى لإعداد جيل مؤهل للمستقبل، قادر على الإسهام في دفع مسيرة الاقتصاد الرقمي في الكويت، ودعم أهداف رؤية الكويت 2035.

الكويتي بالمهارات العملية التي تؤهلهم لقيادة مستقبل التكنولوجيا والابتكار. ويعكس تعاوننا مع أكاديمية CODED تكامل خبرات جهتين تتشاركان الالتزام بتمكين الجيل القادم من الكفاءات التقنية، كما يمنح الطلبة فرصة لاكتساب خبرة عملية في توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لتحويل أفكارهم إلى حلول رقمية قابلة للتطبيق.. ومن جانبه، قال هاشم بهبهاني، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي للعمليات في أكاديمية CODED: «يسعدنا مواصلة تعاوننا مع «طلبات» من خلال برنامج Next Tech Gen، بما يوفر للطلبة فرصاً قيمة لاكتساب مهارات تقنية عملية. وقد أتاححت هذه الورشة للمشاركين التعرف على آليات تطوير المواقع الإلكترونية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي من خلال تطبيقات عملية، ما عزز ثقتهم بقدرتهم على تحويل أفكارهم إلى مواقع إلكترونية متكاملة، إلى جانب إعدادهم لمواكبة المتطلبات المتسارعة للاقتصاد الرقمي..»

ومن بين 90 فكرة مشروع طُرحت خلال الورشة، برز عدد من المواقع الإلكترونية المبتكرة، من بينها إنشاء منصة توقعات خاصة لمجموعة من الأصدقاء في الدوانية للتنافس خلال مرحلة خروج المغلوب في كأس العالم 2026 حيث يختار كل مشارك الفائز في كل مباراة من ربع النهائي حتى النهائي ويحصل على نقاط بناءً على صحة توقعاته. يتابع الجدول الحي ترتيب المتنافسين طوال البطولة، ليُنَوَّج الأكثر دقة في التوقع عند صافرة نهاية

مواصلة لالتزامها بدعم تطوير التعليم التقني في الكويت، نظمت «طلبات»، التطبيق الرائد للاحتياجات اليومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أحدث جلسات برنامجها الشهري (Next Tech Gen (NTG)، بالتعاون مع أكاديمية CODED، من خلال ورشة عمل متخصصة امتدت على مدار يومين واستهدفت طلبة جامعة عبدالله السالم. وفي إطار جهودها المستمرة في مجال المسؤولية الاجتماعية، لا سيما في دعم التعليم، تواصل «طلبات» تنظيم فعاليات تعليمية ضمن برنامج Next Tech Gen، الذي يعقد بصورة شهرية بهدف تعزيز التوافق بين المخرجات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل المتغيرة. ويتيح البرنامج للطلبة فرصة التعلم مباشرة من نخبة من خبراء التكنولوجيا في «طلبات» عبر جلسات تطبيقية تغطي عدداً من المجالات التقنية الحيوية، من بينها الذكاء الاصطناعي، وتطوير المنتجات، وتحليل البيانات، والمنصات الرقمية.

وفي هذه الجلسة من البرنامج، تعاونت «طلبات» مع أكاديمية CODED، أول أكاديمية متخصصة في تعليم البرمجة على مستوى المنطقة، لتقديم ورشة عمل عملية تواكب متطلبات المستقبل. وعلى مدار يومين مكثفين، تعلّم المشاركون كيفية تصميم وإطلاق وتحويل مواقع إلكترونية متكاملة إلى مشاريع رقمية قابلة للنمو، بما يلبي احتياجات حقيقية في السوق، ويمنحهم المهارات اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع رقمية واعدة. وشهدت الورشة إقبلاً لافتاً، عكس الاهتمام المتنامي لدى الشباب الكويتي بمجالات التكنولوجيا، حيث شهدت حضور أكثر من 100 مشارك خلال اليومين.

وبهذه المناسبة، قالت أمل بوخمسين، مدير الشؤون المؤسسية في طلبات الكويت: «نؤمن في «طلبات» بأن الأثر الحقيقي لتكنولوجيا ينطلق من الاستثمار في الفرد، ومن خلال برنامج Next Tech Gen نواصل تزويد الشباب

لدعم نمو الشركات الصغيرة وتسهيل معاملاتها المصرفية اليومية

البنك الأهلي الكويتي يطلق باقة خدمات حصرية ضمن باقتي التاجر والتاجر بلس

جهير معرفي: نستثمر بتطوير منتجاتنا لتعزيز مكانتنا كشريك مصرفي ومالي موثوق محليا

تسهم في إدارة سيولتهم وتحسين كفاءة عملياتهم التشغيلية اليومية بسهولة وأمان».

وأكدت أن «دعم رواد الأعمال وتوفير بيئة مالية مستقرة ومتطورة لهم يقع في صلب أولويات البنك، ومن هذا المنطلق قمنا بتقديم مزاي تنافسية استثنائية لضمان الاستجابة السريعة والدقيقة لكافة متطلباتهم.

واعتبرت أن أهمية هذه الباقة تكمن في قدرتها على تزويد الشركات بمزايا مصرفية تسهم في تعزيز التدفقات النقدية وتسريع الدورة التشغيلية، وتخفيض التكاليف من خلال الرسوم التنافسية لتحويل الرواتب ومعدلات الفائدة الاستثنائية، إلى جانب رفع جودة إدارة الحسابات عبر وجود علاقات مخصص يضمن تقديم استشارات وحلول مالية دقيقة تناسب متطلبات نمو الأعمال في السوق المحلي.

واختتمت معرفي «نحن في البنك الأهلي الكويتي ملتزمون بمواصلة الاستثمار في تطوير منتجاتنا المصرفية، بما يعزز من مكانتنا كشريك مالي موثوق يساهم بفاعلية في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء في السوق المحلي».



جهير معرفي

«تأتي هذه الباقة الحديثة استكمالاً لرؤيتنا المتمثلة في تقديم حلول مصرفية مبتكرة ومرنة تلبي تطلعات قطاع الأعمال، وحرصنا على تقديم خدمات تمنح أصحاب الشركات والمؤسسات الأدوات المالية الضرورية التي

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن تقديم باقة متكاملة من الخدمات والمزايا المصرفية المخصصة لدعم نمو الشركات وتسهيل معاملاتها المصرفية والمالية اليومية ضمن باقتي «التاجر» و«التاجر بلس».

وتأتي هذه الخطوة في إطار حرص البنك الأهلي الكويتي المستمر على تقديم أحدث الحلول المصرفية التي تلبي احتياجات أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في السوق المحلي.

وتتضمن الباقة الجديدة مجموعة من التسهيلات الحصرية، وأبرزها إمكانية الحصول على معدل فائدة يصل لغاية 1% شهرياً، وتوفير مدير علاقات مخصص لإدارة الحسابات وتقديم الاستشارات المصرفية اللازمة، إلى جانب تحويل رواتب الموظفين بسرعة وسلاسة وبرسوم تنافسية، وكذلك إصدار روابط دفع مجانية يومياً لتسهيل عمليات تحصيل الأموال من العملاء.

ويتيح البنك ضمن الباقة أيضاً تحويل واستلام الأموال بكل سهولة وأمان عبر بطاقات «فيزا الأهلي» للشركات. وبهذه المناسبة قالت مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي

عطورات مقاميس

maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



تأكيداً على التزام البنك بتنمية قدرات الجيل القادم وصقل مهاراتهم في الابتكار وريادة الأعمال

KIB يختتم بنجاح المخيم الصيفي الرابع لأكاديمية KIB Life المخصص لأبناء موظفيه وأقاربهم

أول التعلم والتطوير في KIB، سهام الخريف: «فخرون باستمرار هذا البرنامج للعام الرابع على التوالي، وهذه المرة بالتعاون المميز مع أكاديمية CODED التي قدّمت لأبناء موظفينا وأقاربهم تجربة تعلم غنية وممتعة. لقد ركّزنا هذا العام على إبقاء المشاركين الصغار منخرطين بالأنشطة المفعمة بالحركة والعمل، إلى جانب تعريفهم بالتكنولوجيا بطريقة عملية ومناسبة لأعمارهم. هذا المخيم يجسد التزام KIB الدائم بتمكين الأجيال القادمة من المهارات العملية والمعرفية التي تؤهلهم لمستقبل واعد».

وأكدت الخريف أن KIB مستمر بالاستثمار في موظفيه بأسلوب متكامل يشمل عائلاتهم، قائلة: «حرصنا من خلال البرنامج المتميز للمخيم الصيفي لأكاديمية KIB Life على منح أبناء موظفينا وأقاربهم فرصة فريدة لتطوير قدراتهم وخبراتهم، واكتساب مهارات عملية وحياتية مهمة بطريقة مشوقة».

تجدر الإشارة إلى أن KIB، وكجزء من برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية والتزامه بنهج الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، يواصل التزامه بتبني مبادرات التعلم والأنشطة المجتمعية، انطلاقاً من إيمانه الراسخ بأهمية دعم الكفاءات الوطنية الشابة، وتمكينها من اكتشاف طاقاتها ومواصلة مسيرة الإبداع والابتكار، بما يواكب «رؤية كويت جديدة 2035».



سهام الخريف

المشاركون مشاريعهم النهائية أمام ذويهم وزملائهم، مسلّطين الضوء على ما اكتسبوه من مهارات ومعارف على مدار البرنامج.

وبمناسبة انتهاء أنشطة المخيم الصيفي، قالت مدير

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن اختتام فعاليات المخيم الصيفي لأكاديمية KIB Life، الذي نظمته للسنة الرابعة على التوالي لأبناء موظفيه وأقاربهم، حيث أقيم هذا العام بالتعاون مع أكاديمية CODED. ويأتي تنظيم هذا البرنامج انطلاقاً من التزام البنك الدائم بدعم التعلم والتطوير، وتوفير بيئة تعليمية وترفيهية متكاملة لأبناء موظفيه، بما يساهم في صقل مهاراتهم وتنمية قدراتهم الإبداعية والمعرفية للمستقبل.

وقدّم البرنامج، الذي امتد على مدار أسبوعين في مقرّ أكاديمية CODED، تجربة يومية شاملة مُصمّمة لتحفيز المشاركين الشباب وتعزيز تفاعلهم على المستويين البدني والذهني، وذلك من خلال دمج ثلاثة عناصر أساسية وهي: التعلم التقني، والأنشطة البدنية/الجماعية، والأنشطة الابتكارية/الإبداعية.

وأسهمت هذه الأنشطة في تعزيز مهارات المشاركين في البرمجة وحلّ المشاكل واكتساب المهارات الأساسية عبر استعراض تجارب عملية مع روبوتات مختلفة، بما في ذلك mBot و Sphero. كما شجع البرنامج المشاركين على الابتكار عبر القيام بأنشطة عملية إبداعية وتقنية، مثل تصميم أقلام ثلاثية الأبعاد، وتجارب الواقع الافتراضي، والمشاركة في أنشطة تمهيدية في مجال الذكاء الاصطناعي.

واختتم البرنامج بفعالية خاصة، استعرض خلالها

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

استبيان «الاقتصادية»

سبتمبر 2026

السؤال

هل الجزاءات المالية
كافية وراذعة
لمجالس الإدارات
المخالفة في
الشركات المدرجة ؟

☐ نعم
☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة المساهمين والمستثمرين وتوسيعاً لرقعة التعبير وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر ، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً ، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين ، ونطرح في استبيان سبتمبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهتم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات .

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة وسؤال استبيان سبتمبر يتمحور حول الجزاءات الرادعة لمجالس الإدارات المخالفة في الشركات المدرجة والتي ترتكب مخالفات جسيمة وبمبالغ مليونية ، حول ما إذا كانت هذه الجزاءات كافية أم تحتاج لجزاءات مكملّة رادعة أكثر .

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة والردع بجزاءات حاسمة والضرب بيد من حديد تمثل جزء من الثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



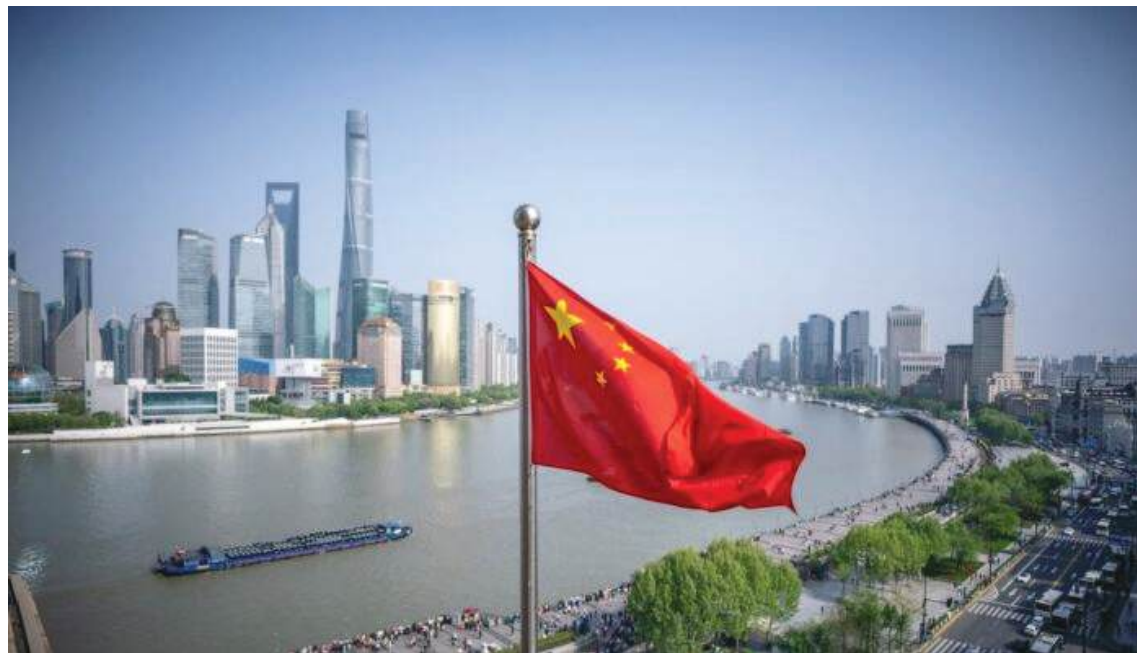
الصين تتفق مع أميركا على خفض جمركي بـ 30 مليار دولار

إطلاق حوار مشترك بين البلدين بشأن الذكاء الاصطناعي

وفوائدها، على أن تعقد الجولة المقبلة من المناقشات في نوفمبر تشرين الثاني، وإنشاء قناة اتصال للحوادث المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وقالت الوزارة أيضا في بيان منفصل إن بكين تقدر استخدام واشنطن لمصطلح "الذكاء الفائق" بدلاً من "الذكاء الاصطناعي". وأضافت أنه مع استمرار تقدم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ينبغي للجانبين تكثيف التبادلات والعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بما يتماشى مع التطورات الجديدة.

واتفقا أيضا على تبادل الدعم في استضافة اجتماع قادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (أبك) وقمة مجموعة العشرين، مع تخطيط الزعيمين لحضور الفعاليات التي يستضيفها الطرف الآخر. وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، قالت الوزارة إن الزعيمين اتفقا على أنه ينبغي لإيران الوفاء بالتزامها بعدم تطوير أسلحة نووية، ولألا تفرض أي دولة أو كيان رسوما على عبور الممرات المائية الدولية.



الثنائية، وفتحت فصلاً جديداً في العلاقات الصينية الأميركية، وسيكون لها تأثير بعيد المدى على السلام والتنمية في العالم".

حوار بشأن الذكاء الاصطناعي
في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، قالت الوزارة إن الجانبين اتفقا على إطلاق حوار لمناقشة مخاطر التكنولوجيا

فرصة لتحقيق انفراجة كبيرة معلنة. وذكرت وكالة شينغوا الصينية الرسمية للأنباء السبت أن شي عاد إلى بكين.

وقال وزير الخارجية الصيني وانغ يي في بيان "أثرت هذه الزيارة التاريخية العلاقات الصينية الأميركية البناءة والمستقرة، وحافظت على الاستقرار العام للعلاقات

قالت الصين اليوم السبت إنها اتفقت مع الولايات المتحدة على ترتيب متبادل لخفض الرسوم الجمركية 30 مليار دولار، وإطلاق حوار بشأن الذكاء الاصطناعي، في إطار توافق من ثماني نقاط توصل إليه البلدان خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ لواشنطن.

وقالت وزارة الخارجية الصينية إن الجانبين اتفقا أيضا على تشكيل مجلس تجارة وتمديد نتائج محادثات سابقة في كوالالمبور.

كانت الولايات المتحدة والصين قد اتفقتا في وقت سابق على تمديد هدنة تجارية لشهرين، كان من المقرر أن تنتهي في 10 نوفمبر. وقال وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت يوم الأربعاء إن ذلك يتيح مزيداً من الوقت للعمل على اتفاق تجاري قد يكون أكثر شمولاً.

وشهدت القمة التي استمرت ثلاثة أيام بين شي والرئيس الأميركي دونالد ترامب، وانتهت أمس الجمعة، استعراضا للدبلوماسية الشخصية أكثر من كونها

برنت ينهي الأسبوع فوق 104 دولارات للبرميل

النفط تحت ضغط آمال التهدئة..

والخام الأميركي يخسر 8% في أسبوع

التجاري بين الولايات المتحدة والصين في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على الطاقة.

قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن الولايات المتحدة اقترحت أن تستضيف الإمارات اجتماعاً ثلاثياً يضم أوكرانيا وروسيا لمناقشة الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب المستمرة بينهما منذ أربعة أعوام ونصف العام. ونقلت وكالات أنباء روسية عن الرئيس فلاديمير بوتين قوله إن جميع المقترحات لتسوية الحرب مع أوكرانيا لا تزال مطروحة، لكن موسكو ما زالت بحاجة إلى تقييم ما يصب في مصلحتها. وقال يوري سليوسار حاكم منطقة روستوف الروسية إن هجوما بطائرات مسيرة ألحق أضراراً بمصفاة نفوشاختينسك النفطية، مما أجبرها على تعليق عملياتها مؤقتاً.

وجاءت الضربات المكثفة بالطائرات المسيرة على المصافي الروسية عقب مناقشات في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بشأن احتمال التوصل إلى وقف لإطلاق النار يتعلق بقطاع الطاقة بين كييف وموسكو.

وأى اتفاق لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية قد يتيح لروسيا تصدير مزيد من الطاقة. وتشير بيانات الطاقة الأميركية إلى أن روسيا، العضو في تحالف أوبك+، كانت ثالث أكبر منتج للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة والسعودية عام 2025.

الجمعة. وأظهرت بيانات أولية لتتبع السفن من شركة كبلر يوم الجمعة أن تدفقات النفط الخام الخارجة من مضيق هرمز بلغت 33.7 مليون برميل في الأسبوع الذي بدأ يوم 20 سبتمبر ، مما يشير إلى أن الصادرات تسير بوتيرة قريبة من مستويات الأسبوع السابق له.

وقبل اندلاع الحرب على إيران، كان نحو 20% من إمدادات النفط العالمية يمر عبر المضيق.

وفي سياق منفصل، قال السفير الأميركي لدى الصين ديفيد بيردو اليوم إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أوضح خلال محادثاته مع الرئيس الصيني شي جين بينغ أن أي دعم صيني لإيران غير مقبول.

وقد تسهم أي اتفاقات لتخفيف التوتر

مجدداً لضغوط... إذ تواصل السوق تقييم احتمال فرض حظر أميركي على صادرات الديزل، فيما يسهم الحديث عن تقدم دبلوماسي نحو فتح مضيق هرمز في زيادة البيع".

ويوسع حديث واشنطن عن احتمال فرض حظر على صادرات الديزل الفجوة بين العقود الآجلة للخام الأميركي وخام برنت القياسي العالمي، في إشارة إلى أن الأسواق تتوقع أن تعالج المصافي الأميركية كميات أقل من النفط الخام في حالة عدم تصدير إنتاجها من الديزل وبقائه داخل البلاد.

وارتفعت علاوة خام برنت على خام غرب تكساس الوسيط إلى أعلى مستوى لها منذ مايو ، ولليوم الثالث على التوالي، بينما تراجع العقود الآجلة للبزينز الأميركي بنحو 4% يوم

تراجعت أسعار النفط بنحو 2% عند التسوية في جلسة الجمعة وسط آمال متزايدة في التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران وحديث عن احتمال فرض الولايات المتحدة حظراً على صادرات الديزل.

وانخفض خام برنت 2.28 دولار أو 2.1% عند التسوية إلى 104.32 دولار للبرميل، وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.20 دولار أو 2.3% إلى 92.41 دولار للبرميل.

وبذلك يكون خام برنت قد ارتفع بأقل من 1% خلال الأسبوع، بينما انخفض خام غرب تكساس الوسيط بنحو 8%. وذكرت مصادر مقربة من المفاوضات لإنهاء الحرب هذا الأسبوع أن مفاوضين أميركيين وإيرانيين يبحثون في نيويورك إمكانية التوصل إلى مسار على مراحل لإنهاء الحرب يتضمن فتح طهران لمضيق هرمز ورفع واشنطن للحصار الاقتصادي المفروض على إيران.

لكن مسؤولاً إيرانياً كبيراً قال لرويترز إن إيران أكدت أنها لن تُبدي أي مرونة بشأن برنامجها النووي، حتى لو قبلت الولايات المتحدة مقترحها لإعادة فتح مضيق هرمز، والذي يتضمن خطوات منها رفع الحصار البحري الأميركي عن الموانئ الإيرانية.

وقال محللون في شركة استشارات الطاقة "ريتربوش اند أسوشيتس" في مذكرة: "يتعرض قطاع الطاقة



بنك قطر الوطني: ارتفاع تكاليف الطاقة والمنافسة الصينية يضغطان على الاقتصاد الألماني

”ميتلشتاند“ ضغوطا تنافسية متزايدة، بعدما تحولت الصين خلال العقدين الماضيين من سوق تصديرية حيوية إلى منافس قوي، وأزاحت الآلات والمركبات الألمانية من أسواق خارجية ومن السوق الصينية نفسها.

ورأى التقرير أنه نظرا إلى اعتماد صادرات السلع الألمانية على الصين بدرجة أكبر من صادرات فرنسا أو إيطاليا، فإن هذه الضغوط تنعكس بصورة أكبر على القطاع الصناعي الموجه نحو التصدير.

وأشار البنك، إلى أن حجم الصادرات الألمانية إلى الصين انخفضت بأكثر من 12% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2026، لتتراجع الصين إلى المرتبة التاسعة فقط بين أكبر الأسواق المستقبلية للسلع الألمانية، وهي مرتبة لم يكن من الممكن تصورها قبل خمس سنوات فقط عندما كانت الصين تحتل المركز الثاني، في وقت ترى فيه أكثر من ثلاثة أرباع شركات الهندسة الميكانيكية الألمانية أن الصين تشكل أكبر تهديد استراتيجي لها.

وتابع، أن تأثير أسعار الطاقة على المدى القصير والمتوسط يمثل البعد الثالث، لما يترتب عليه من انعكاسات على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الألماني.

وأوضح أن أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي في ألمانيا تقارب ضعف مستوياتها في الولايات المتحدة، في ظل استمرار تداعيات فقدان الغاز الرخيص عبر خطوط الأنابيب، وهو ما يشكل عبئا خاصا على الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة التي تعتمد عليها العديد من سلاسل الإمداد الصناعية.

وأبرز التقرير أنه رغم تراجع أسعار الغاز والكهرباء بالجملة في ألمانيا عن مستويات الذروة خلال الأزمة، فإنها لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل عام 2022 ومن الأسعار التي يدفعها العديد من المنافسين الدوليين.

واختتم البنك تقريره بالقول إن الشركات الصناعية الألمانية لا تزال تمر بمرحلة تأقلم صعبة، في ظل استثمارها في كفاءة الطاقة وتكييفها مع بيئة طاقة أكثر تكلفة، إضافة إلى أن التصعيد في الشرق الأوسط فاقم هذا الضعف بدرجة أكبر.

ونوه إلى أن مظاهر الضعف في الاقتصاد الألماني تتضح بصورة خاصة في قطاع التصنيع، الذي بلغت قيمته المضافة ذروتها في عام 2017، فيما أصبح الإنتاج الصناعي الكلي حاليا أقل بنحو 15% من أعلى مستوى سابق له، ما يمثل تراجعا امتد عبر معظم العقد الماضي، وليس مجرد عام صعب واحد.

وتابع أن تقديرات صندوق النقد الدولي تشير إلى أن قطاعي التصنيع والبناء شكلا الجزء الأكبر من فجوة النمو في ألمانيا مقارنة بمنطقة اليورو، وأن جانبا كبيرا من هذا التراجع يعكس ضعفا مستمرا في الأداء والنمو، وليس عوامل دورية مؤقتة. ولفت إلى أن الصناعة، التي تمثل نحو خمس الناتج الألماني، تستحوذ على حصة أكبر بكثير من نظيرتها في فرنسا أو الولايات المتحدة، ما يجعل ضعفها مؤثرا في الاقتصاد بأكمله، من الاستثمار إلى التوظيف.

واستعرض بنك قطر الوطني ثلاثة أبعاد رئيسية لضعف أداء الاقتصاد الألماني، تتمثل في الركود الصناعي، وضغوط التنافسية التي تواجه شركات ”ميتلشتاند“، والرياح المعاكسة الناجمة عن تكاليف الطاقة على المدى القصير.

وأوضح البنك في تقريره، أن البعد الأول يتمثل في ضعف أداء القطاع الصناعي الألماني، الذي يعاني من مشكلات هيكلية عميقة تقيد نمو الاقتصاد، إذ أدت سنوات من نقص الاستثمار إلى تقادم البنية التحتية واستمرار التأخر في الرقمنة، فيما يضغط تراجع عدد السكان في سن العمل، والنقص المزمن في العمالة الماهرة، والبيروقراطية المفرطة على النمو المحتمل، كما دفعت تكاليف وحدة العمل المرتفعة بعض الشركات إلى توجيه استثمارات جديدة إلى الخارج.

وفي ضوء هذه التحديات، أقرت الحكومة حزمة توسع مالي كبيرة تشمل تمويلا ضخما لمشروعات البنية التحتية وزيادة الإنفاق الدفاعي، عبر إصلاح سقف الدين المنصوص عليه دستوريا، إذ من المتوقع أن يسهم ذلك في دعم الطلب اعتبارا من عام 2026، غير أن أثر الحزمة سيعتمد على كفاءة تنفيذها ومدى اقترانها بالإصلاحات الهيكلية اللازمة لاستعادة القدرة التنافسية. وذكر البنك، أن البعد الثاني يتمثل في مواجهة قطاع

رأى بنك قطر الوطني QNB أن ضعف أداء الاقتصاد الألماني يرتبط إلى حد كبير بالضغوط المتزايدة على نموذجه الصناعي القائم على التصدير، الذي ظل لعقود أحد ركائز قوته، في ظل ارتفاع تكاليف الطاقة واشتداد المنافسة من الصين والمعوقات الهيكلية الداخلية.

ولفت البنك في تقريره الأسبوعي، الصادر اليوم السبت، إلى أن قدرة ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، على إعادة ابتكار نموذجها الاقتصادي، على غرار ما بدأت دول أخرى في منطقة اليورو، مثل إسبانيا، القيام به، ستؤثر في آفاق القارة خلال السنوات المقبلة.

وأوضح، أن ذلك يتطلب من ألمانيا تحديث البنية التحتية، وإجراء إصلاحات هيكلية لتخفيف الأعباء الإدارية، وتكييف القاعدة الصناعية مع المتغيرات في الاقتصاد العالمي.

وقال التقرير، إن ألمانيا، بعد أن كانت قوة دافعة رئيسية للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو، أصبحت اليوم من اقتصادات المنطقة المتأخرة، بعدما انكمش ناتجها المحلي الحقيقي في عام 2023، وسجل ركودا في عام 2024، قبل أن يحقق نموا طفيفا بنسبة 0.2% في عام 2025.

وأضاف، أنه في الوقت الذي واصلت فيه اقتصادات منطقة اليورو نموها بوتيرة أقوى، عادت ألمانيا إلى تسجيل نمو إيجابي متواضع خلال العام الحالي.

وأشار البنك، إلى أن جانبا كبيرا من الضعف المستمر في الاقتصاد الألماني يعود إلى تراجع أداء القطاع الصناعي، ولا سيما التصنيع وشبكة الشركات الصغيرة والمتوسطة المعروفة باسم ”ميتلشتاند“، التي تعتمد بدرجة كبيرة على التصدير وتعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الألماني.

ويُقصد بقطاع ”ميتلشتاند“ الشبكة الكثيفة من الشركات الصغيرة والمتوسطة، وغالبا العائلية، التي تُعتبر العمود الفقري للتوظيف والصادرات في ألمانيا.

واعتبر التقرير أن فهم الصعوبات التي تواجهها ألمانيا يكتسب أهمية بالنسبة للقارة الأوروبية بأسرها، نظرا لثقل البلاد الاقتصادي وروابطها العميقة بسلاسل الإمداد مع جيرانها.

عطورات
مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطور
الشتاء

جوخ
100 ml
@ Maqames_perfume

عتيج
100 ml
@ Maqames_perfume

عود ملكي
100 ml
@ Maqames_perfume

نمو ائتمان البنوك التجارية في عُمان 12.7% خلال عام حتى يوليو 2026



سجل الائتمان الممنوح من البنوك التجارية التقليدية في سلطنة عُمان نمواً بنسبة 12.7% خلال الفترة من يوليو/تموز 2025 إلى يوليو 2026، بالتزامن مع ارتفاع الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص بنسبة 11.9% ليصل إلى 23.8 مليار ريال عُماني بنهاية يوليو 2026.

وأظهرت بيانات البنك المركزي العُماني ارتفاع إجمالي استثمارات البنوك التجارية التقليدية في الأوراق المالية بنسبة 26.2% على أساس سنوي، ليبلغ نحو 7.3 مليار ريال عُماني بنهاية يوليو 2026.

2.5 مليار ريال استثمارات في سندات التنمية الحكومية

ارتفعت استثمارات البنوك التجارية التقليدية في سندات التنمية الحكومية بنسبة 20.4% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، لتصل إلى 2.5 مليار ريال عُماني بنهاية يوليو 2026.

كما ارتفعت استثمارات البنوك في الأوراق المالية الأجنبية بنسبة 30.8% خلال الفترة نفسها، لتبلغ 2.7 مليار ريال عُماني بنهاية يوليو 2026.

ودائع البنوك ترتفع 14.6%

وعلى جانب الخصوم، ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية التقليدية بنسبة 14.6% خلال الفترة محل المقارنة، ليصل إلى 29.3 مليار ريال عُماني بنهاية يوليو 2026.

وسجلت ودائع الحكومة لدى البنوك التجارية ارتفاعاً بنسبة 9.2%، لتبلغ نحو

6.4 مليار ريال عُماني بنهاية يوليو 2026. كما ارتفعت ودائع مؤسسات القطاع العام بنسبة 57.9% خلال الفترة نفسها، لتصل إلى نحو 2.6 مليار ريال عُماني. 19.3 مليار ريال ودائع القطاع الخاص

ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 13.9%، لتصل إلى 19.3 مليار ريال عُماني بنهاية يوليو 2026، بما يمثل 66.1% من إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية التقليدية.

وتشير بيانات البنك المركزي العُماني بذلك إلى استمرار نمو الائتمان والودائع والاستثمارات لدى البنوك التجارية التقليدية خلال الفترة من يوليو 2025 إلى يوليو 2026.

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

بخور
النخبة

تحليب ياللي الطيب مايزهي إلا في شموخك



الفيدرالي يدرس رفع عتبة الأصول لتخفيف الرقابة التنظيمية عن بعض البنوك



تعديلات مرتقبة قد تفتح الباب أمام موجة اندماجات مصرفية

البنوك الإقليمية والمتوسطة، إذ ستتمكن مجالس الإدارات من تقييم الصفقات بناءً على جدواها الاقتصادية بدلاً من حساباتها التنظيمية.

وأضاف أحد التنفيذيين في القطاع المصرفي أن رفع سقف 700 مليار دولار قد يمنح البنوك الكبيرة قدرة أكبر على منافسة أكبر أربعة بنوك استهلاكية في الولايات المتحدة.

في المقابل، يحذر منتقدو الاندماجات المصرفية من أنها قد تؤدي إلى تراجع المنافسة وتقليص الخدمات المتاحة للمستهلكين، فضلاً عن زيادة المخاطر النظامية في القطاع المالي.

جدل مستمر حول حدود الرقابة
منذ الأزمة المالية العالمية، لطالما اعتبرت البنوك أن الحدود الرقابية الحالية وضعت بصورة اعتباطية وتؤثر في قراراتها التجارية؛ لأنها تشجع المؤسسات على البقاء دون مستويات معينة من الأصول لتجنب المتطلبات الإضافية.

ومن شأن إعادة احتساب هذه الحدود باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بما يشمل تأثير التضخم والنمو الاقتصادي، أن ترفع الحد الأعلى من 700 مليار دولار إلى نحو 960 مليار دولار، فيما قد يرتفع الحد الأدنى لبعض المتطلبات الإضافية إلى نحو 150 مليار دولار.

في المقابل، يرى الديمقراطيون أن الكونغرس خفف بالفعل القيود التنظيمية في عام 2018، وأن حدود الأصول، رغم عدم مثالياتها، ما تزال وسيلة بسيطة وفعالة لتحديد مستوى الرقابة المناسب لكل بنك.

منذ ذلك الحين.

وقال المتحدث باسم «يو إس بانكروب» إن الاقتصاد الأمريكي شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات السبع الماضية، معتبراً أن تحديث القواعد المصرفية يمكن أن يعزز قدرة البنوك على الإقراض ويزيد المنافسة بما يخدم المستهلكين والشركات الصغيرة.

خطوة قد تدفع نحو اندماجات مصرفية جديدة

وتأتي الخطة ضمن جهود أوسع تبذلها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لإعادة هيكلة الإطار الرقابي للقطاع المصرفي، في ظل اعتقاد مسؤولين بأن بعض القواعد الحالية تحد من الإقراض وتؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي. كما تعمل بومان على مراجعة قواعد رأس المال وغيرها من جوانب الرقابة المصرفية.

ويرى مطلعون أن التعديلات المقترحة قد تشجع موجة جديدة من الاندماجات بين البنوك المتوسطة الحجم، التي أحجمت في السنوات الماضية عن إبرام صفقات استحواذ خشية تجاوز الحدود التنظيمية التي تفرض متطلبات إضافية مكلفة.

ووفق بيانات «ستاندرد أند بورز غلوبال ماركت إنتليجنس»، لم تعلن البنوك التي تتراوح أصولها بين 50 و700 مليار دولار سوى 33 صفقة استحواذ مصرفية خلال العقد الماضي، بينها سبع صفقات فقط العام الماضي.

وقال جيمس ستيفنز، الشريك في مكتب المحاماة «تراوتمان بيبر لوك»، إن هذه الخطوة قد تفتح الباب أمام نشاط أكبر في عمليات الاندماج والاستحواذ بين

بتكاليف قد تصل إلى عشرات الملايين من الدولارات سنوياً.

ووفقاً للمصادر، يدرس الاحتياطي الفيدرالي رفع أعلى شريحة رقابية من 700 مليار دولار إلى مستوى يقترب من تريليون دولار، كما قد تُرفع بعض الحدود المرتبطة بالمتطلبات الدنيا من نحو 100 مليار دولار إلى ما يقارب 150 مليار دولار. ومن بين البنوك التي قد تستفيد من هذه التعديلات مؤسسات مثل «يو إس بانكروب» و«كابيتال وان» و«بي إن سي فاينانشال» و«ترويست»، نظراً لقربها من مستوى 700 مليار دولار من الأصول، ما يمنحها مساحة أكبر للنمو دون الخضوع لبعض أشد أشكال الرقابة التي يفرضها الاحتياطي الفيدرالي، بما في ذلك جوانب من قواعد رأس المال الجديدة ومتطلبات الإبلاغ اليومي للجهات الرقابية.

كما يمكن لبنوك أخرى، بينها «ويسترن أليانس» و«زيونز»، تجاوز مستوى 100 مليار دولار من الأصول دون تحمل جميع المتطلبات المفروضة حالياً على المؤسسات الواقعة ضمن هذه الفئة، فيما قد تستفيد بنوك مثل «بيناكل فاينانشال بارتنرز» من تخفيف بعض الأعباء التنظيمية إذا جرى رفع الحد الأدنى إلى 150 مليار دولار.

وامتنع المتحدث باسم الاحتياطي الفيدرالي عن التعليق. وكانت ميشيل بومان، نائبة رئيس المجلس لشؤون الرقابة المصرفية، قد أشارت في يناير (كانون الثاني) إلى إمكانية إعادة احتساب هذه الحدود وربطها بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي، إلا أن الاحتياطي المركزي لم يصدر أي تصريحات إضافية

يعمل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على خطة لرفع حدود الأصول التي تؤدي إلى إخضاع البنوك لرقابة تنظيمية أكثر تشدداً، وفقاً لأربعة أشخاص مطلعين على الأمر، في خطوة من شأنها أن تسمح لبعض المؤسسات المالية بتجنب متطلبات تنظيمية مكلفة، وقد تمهد الطريق أيضاً لموجة من الاندماجات في القطاع المصرفي.

وقال المطلعون إن البنك المركزي الأمريكي يعتزم إعادة احتساب الحدود التي تُلزم البنوك بالخضوع لاختبارات الضغط ومتطلبات السيولة ورأس المال وغيرها من القواعد الرقابية المشددة، بما يعكس معدلات التضخم ونمو الاقتصاد منذ اعتماد هذه الحدود. وأضاف ثلاثة منهم أن الاحتياطي الفيدرالي قد يطرح المقترحات رسمياً في وقت لاحق من العام الحالي، وفق «رويترز».

وبموجب القواعد الحالية، تواجه البنوك متطلبات رقابية أكثر صرامة عند وصول أصولها إلى 100 مليار دولار، ثم تزداد هذه المتطلبات عند 250 مليار دولار، وتشتد مجدداً عند 700 مليار دولار. وتقول المؤسسات المصرفية إن هذه الحدود، التي وُضعت عام 2019، لم تعد تعكس حجم الاقتصاد الأمريكي الحالي، ما أدى إلى فرض رقابة تتجاوز مستوى المخاطر الفعلية التي تمثلها بعض البنوك.

وتشير البنوك إلى أن تجاوز حاجز 100 مليار دولار من الأصول يتطلب عادة استثمارات كبيرة في فرق الامتثال وإدارة المخاطر وأنظمة اختبارات الضغط والبنية التحتية الخاصة بالتقارير الرقابية،

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

الاتحاد الأوروبي يحذر من أزمة أسعار الطاقة ويدعو الدول لخفض الطلب



قال دان يورجنسن مفوض الطاقة في الاتحاد الأوروبي، إن التكتل يواجه أزمة في أسعار الطاقة نتيجة لتداعيات حرب إيران على أسواق النفط والغاز، وحث الدول على النظر في اتخاذ تدابير للحد من الطلب على الطاقة.

وأضاف في رسالة موجهة إلى وزراء الطاقة في التكتل "نحن نواجه أزمة أسعار مرتبطة بأزمة إمدادات".

وأوضح أنه على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي أصبح أكثر استعداداً الآن مما كان عليه في شتاء عام 2021، عندما قلصت روسيا إمدادات الغاز إلى أوروبا عن طريق خفض الكميات الموردة، فإن الحكومات يتعين عليها تكثيف الاستعدادات لهذا الشتاء.

وقال يورجنسن: "أدعوكم إلى النظر في اتخاذ أو مواصلة اتخاذ تدابير من شأنها الحفاظ على ضخ (الغاز في المخزونات) أو خفض الطلب على الغاز والكهرباء طالما دعت الحاجة إلى ذلك".

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf